

العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار

(دراسة تطبيقيه مقارنة على جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا)

د. فايز عبدالهادي أحمد محمود *

مستخلص:

لا تختلف المشكلات الاقتصادية في مصر عن المشكلات الاقتصادية في الدول النامية ، حيث تعاني مصر من تدني مستويات الادخار والاستثمار، وهو ما يتطلب ضرورة تحديد وتشخيص تلك المشكلة للوقوف على أسبابها وطرق علاجها وهو ما يتطلب دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار، والعلاقة السببية ويمكن استعراض ذلك من خلال عدة تساؤلات :-
١- ما هي العلاقة التوازنية طويلة الأجل و العلاقة التوازنية قصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار في مصر ودول شرق آسيا؟
٢- هل توجد علاقة تأثير متبادل بين الادخار والاستثمار وفق اختبار سببية جرانجر في مصر ودول شرق آسيا؟
كلمات مفتاحية: الإدخار؛ الإستثمار؛ العلاقة التوازنية؛ جمهورية مصر العربية؛ دول شرق آسيا.

Abstract:

Economic problems in Egypt did not differ from the economic problems in developing countries, Where Egypt suffers from low savings and investment levels, So This requires the Determination and diagnosis this problem, To find out the causes And methods of treatment, This requires the study of equilibrium relationship And Causality Between savings and investment, And it can browse through several questions:

- 1. What is the relationship equilibrium Long-term and short-term between savings and investment in Egypt and East Asian countries?*
- 2. Are there Relationship of mutual effect Between savings and investment in according to Granger causality test?*

Key Words: savings; investment; equilibrium relationship ; On Arab Republic of Egypt; The East Asian countries.

*أستاذ مساعد اقتصاد بكلية السياسة والاقتصاد جامعة بني سويف.

(1) خطة البحث:

(1-1) مقدمة البحث: تعتبر العلاقة بين الادخار والاستثمار ذات أهمية على مستوى الاقتصاد النظري والتطبيقي، فالعلاقة بين الادخار والاستثمار علاقة مزدوجة، فهي علاقة تمويلية، حيث يقوم الادخار بتمويل الاستثمار، كما أن الاستثمار يحول رأس المال المدخر من رأس مال نقدي إلى رأس مال (عيني) حقيقي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية، هذا بالإضافة إلى أن تكوين رأس المال يعتمد على الاستثمار، وبذلك فنجاح أي سياسة استثمارية وتحقيق أهدافها يعتمد على سياسات ادخارية ذات كفاءة.

(1-2) مشكلة البحث: ولم تختلف المشكلات الاقتصادية في مصر عن المشكلات الاقتصادية في الدول النامية، حيث تعاني مصر من تدني مستويات الادخار التي بلغ متوسطها ١٩,٠١٢% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وتدني مستويات الاستثمار التي بلغ متوسطها ٢٠,٦٧% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٨)، وهو ما يتطلب ضرورة تحديد وتشخيص تلك المشكلة للوقوف على أسبابها وطرق علاجها وهو ما يتطلب دراسة العلاقة التوازنية بين الادخار والاستثمار، والعلاقة السببية ويمكن استعراض ذلك من خلال عدة تساؤلات:

- ما هي العلاقة التوازنية طويلة الاجل و العلاقة التوازنية قصيرة الاجل بين الادخار والاستثمار في مصر ودول شرق آسيا؟
- هل توجد علاقة تأثير متبادل بين الادخار والاستثمار وفق اختبار سببية جرانجر في مصر ودول شرق آسيا؟

(1-3) أهمية البحث: تبرز أهمية البحث في الآتي:

- أهمية الاقتصاد التطبيقي للنظرية الاقتصادية في دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار. واتفق ذلك مع ما يراه الاقتصاديون أمثال Milton Friedman أن الجانب النظري (الفرضي) إن لم يمكن أثباته بالرجوع إلى الدليل التطبيقي فإنه لا يرقى كجزء من البحث العلمي. (Milton Friedman, 1953).
- يمثل كل من الادخار والاستثمار أحد أهم المتغيرات الاقتصادية المؤثرة على التنمية البشرية والاقتصادية.
- أهمية دراسة العلاقة التوازنية طويلة الاجل وقصير الاجل وعلاقة السببية بين الادخار والاستثمار للتعرف على طبيعة العلاقة بينهما من أجل وضع السياسات الاقتصادية على المستوى القومي
- أهمية دراسة مرونة الاستثمار الادخارية للتعرف على طبيعة العلاقة بين تأثير الادخار على الاستثمار من أجل وضع السياسات الاقتصادية على المستوى القومي.
- الاسترشاد بتجربة شرق آسيا في تمويل الاستثمار من خلال الادخار المحلي، والاستفادة منها.

(٢-١) فروض البحث:

- يعاني الاقتصاد المصري تدني مستويات الادخار وتدني مستويات الاستثمار مقارنة بدول شرق آسيا .
 - مرونة الاستثمار الادخارية في مصر اقل منها في دول شرق آسيا في المدى القصير والمدى الطويل.
 - مرونة الاستثمار الادخارية في كل من مصر ودول شرق آسيا في المدى الطويل أكبر منها في المدى القصير.
 - توجد علاقة توازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في مصر.
 - توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا.
 - توجد علاقة تأثير متبادل وفق سببية جرانجر بين الادخار والاستثمار في كل من مصر
 - توجد علاقة تأثير للادخار على الاستثمار وفق سببية جرانجر في دول شرق اسيا.
- (٥-١) الهدف من البحث:** يهدف هذا البحث إلى اختبار مدى صحة فروض البحث وذلك من خلال الأهداف الفرعية التالية :-
- تحديد العلاقة التوازنية طويلة الاجل و العلاقة التوازنية قصيرة الاجل بين الادخار والاستثمار في كل من مصر ودول شرق آسيا.
 - تحديد علاقة السببية لجرانجر بين الادخار والاستثمار في كل من مصر ودول شرق اسيا.
 - تحديد نوع ودرجة مرونة الاستثمار الادخارية.
- (٦-١) مصادر البيانات:** سوف يقوم الباحث بجمع البيانات عن طريق الدراسة المكتبية: لمجموعة الأبحاث والدراسات الخاصة بعلاقة الادخار والاستثمار في كل من مصر ودول شرق آسيا على مستوى الاقتصاد النظري والاقتصاد التطبيقي والاقتصاد القياسي، والإحصاءات الخاصة بكل من الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، في كل من مصر خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٨)، ودول شرق آسيا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨) بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.
- (٧-١) طريقة البحث:** يعتمد البحث على المنهج التحليلي في دراسة العلاقة بين الادخار والاستثمار، و بحث علاقة الاستقرار للسلاسل الزمنية و التكامل المشترك بينها وإيجاد العلاقة السببية وإيجاد العلاقات التوازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل والمرونة لكل من مصر ودول شرق آسيا بالاعتماد على برنامج SPSS وبرنامج EViews.
- (٣) الدراسات السابقة والفجوة البحثية:** فيما يلي استعراض الدراسات السابقة والفجوة الزمنية البحثية.
- (١-٣) الدراسات السابقة:** فيما يلي عرض لأهم الدراسات التي السابقة التي تطرقت بشكل مباشر للادخار والاستثمار

- دراسة (Crucini and Baxter, 1993) بعنوان **Explaining Saving Investment Correlations**، وقد ركزت الدراسة على عينة تتكون من ٨ دول من دول منظمة التعاون والتنمية، وتوصلت إلى أن هناك علاقة موجبة بين الادخار والاستثمار، تنشأ في إطار نموذج مقيد، والنموذج يتوافق مع أن الارتباط بين الادخار والاستثمار يكون اكبر في الدول الكبيرة ورغم ذلك فهو جوهري في الدول الصغيرة

- دراسة (Misztal, 2010) بعنوان **The Relationship Between Savings And Economic Growth In Countries With Different Level Of Economic Development** وتهدف هذه الدراسة لتحليل العلاقة السببية بين النمو الاقتصادي والادخار ودراسة التكامل المشترك لانجل جرانجر، وسببية انجل جرانجر، وانتهت لوجود علاقة أحادية الاتجاه بين الادخار والنتائج المحلي الإجمالي، في البلدان المتقدمة والنامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية، مع غياب العلاقة السببية بين الناتج المحلي الإجمالي والادخار في تلك البلاد.

- دراسة (Fachin and Abul Basher, 2011) بعنوان **The Long-Run Relationship Between Savings and Investment in Oil-Exporting Developing Countries: A Case Study of the Gulf Arab States** وركزت هذه الدراسة على علاقة الادخار القومي والاستثمار القومي في المدى الطويل لعدد ٦ دول خليجية نامية مصدره للنفط هي البحرين وقطر والكويت وعمان المملكة العربية السعودية والامارات العربية المتحدة، وانتهت إلى وجود علاقة توائية طويلة المدى بين الادخار والاستثمار في هذه الدول.

- دراسة (Asian Development Bank, 2009) بعنوان **Saving, Investment, and Current Account Surplus in Developing Asia**، وتناقش هذه الدراسة أن جزء لا يتجزأ من الاختلالات العالمية في الحساب الجاري هو الفائض الضخم والمستمر في الحساب الجاري لدول اسيا النامية، منذ الأزمة الآسيوية (١٩٩٨-١٩٩٩)، ففائض الحساب الجاري لبلد يساوي صافي مدخراته، ولذلك فهي تهتم بالمدى الذي يمكن فيه تفسير معدلات الادخار والاستثمار في الدول الآسيوية من خلال المحددات الأساسية للادخار والاستثمار مثل نمو الناتج المحلي الإجمالي والعوامل الديمجرافية، وانتهت الدراسة إلى أن الافراط في الادخار أكثر من نقص الاستثمار في المنقطة، كما أن الافراط في الاستثمار قبل الأزمة الآسيوية أقوى من من قلة الاستثمار بعد الأزمة الآسيوية، وان مفتاح اعادة التوازن إلى النمو الآسيوي تجاه المصادر المحلية يكمن في تعزيز الاستهلاك بدلا من الاستثمار.

(٣-٣) الفجوة البحثية: من الاستعراض السابق لأهم الدراسات التي السابقة التي تطرقت بشكل مباشر للادخار والاستثمار، يتضح أن تلك البحوث تنطرق لموضوع العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل بين الادخار والاستثمار سواء في جمهورية مصر العربية، أو دول شرق اسيا، أو كدراسة مقارنة بين جمهورية مصر العربية، أو دول شرق اسيا، وهو موضوع البحث.

(٣) النظريات الاقتصادية للعلاقة بين الادخار والاستثمار والادخار:

اختلفت النظريات الاقتصادية في نوع العلاقة الموجودة بين الادخار والاستثمار، ومن أهم هذه النظريات النظرية الكلاسيكية، والنظرية الكينزية ، والنظرية السويدية.

(١-٣) العلاقة بين الاستثمار والادخار في النظرية الكلاسيكية : (مجيد، ضياء، ٢٠٠١) (عيسى وعلي، ٢٠٠٤) (نديم، ٢٠٠٤) (العدل، ١٩٩٩/٢٠٠٠) (العدل، ١٩٨٤) (عقل، ٢٠١٥)

تتركز رؤية الكلاسيك في أن هناك ميل تلقائي لتعادل دائم بين الادخار والاستثمار، والادخار هو ذلك الجزء من الدخل الذي لم ينفق للحصول على سلع استهلاكية، فهو استهلاك سلبي وبمعنى آخر التخلي عن استهلاك في الحاضر، لأن الكلاسيك لا يعترفوا بالاكتناز. (عبد الغفار، ١٩٩٧) وعائد الادخار هو سعر الفائدة، ولذلك يرى الكلاسيك أن سعر الفائدة هو عائد - ثمن - الحرمان (التخلي عن منفعة - استهلاك - في الحاضر)، وبذلك كلما ارتفع سعر الفائدة زاد الادخار ، أي أن هناك علاقة طردية بين الادخار وسعر الفائدة، وبالتالي فإن الادخار هو دالة في سعر الفائدة، حيث يمثل سعر الفائدة المتغير المستقل والادخار المتغير التابع. (أبديمان، ١٩٨٨)

أما الاستثمار فهو الاضافة إلى ثروة الدولة الإنتاجية، أي إنتاج رأس المال المادي من آلات ومعدات وتجهيزات فنية، فهو إنتاج سلع إنتاجية تستخدم في إنتاج السلع الاستهلاكية في المستقبل، ويقوم المستثمر بطلب رأس المال المدخر في البنوك وشركات التأمين من أجل انفاقه على السلع الإنتاجية ويعرف ذلك بالاستثمار، مقابل دفع المستثمر سعر الفائدة والتي تمثل عنصر تكلفة بالنسبة له، وبالتالي فسعر الفائدة هو تكلفة الاستثمار، ولذلك هناك علاقة عكسية بين الاستثمار وسعر الفائدة ، فزيادة سعر الفائدة تزيد التكاليف على المستثمر وينخفض الاستثمار ، وبالتالي فالاستثمار هو دالة في سعر الفائدة، حيث يمثل سعر الفائدة المتغير المستقل والاستثمار المتغير التابع. (عبابنه، ٢٠١١)

فالادخار يتحول إلى استثمار، وبذلك لا يتسبب الادخار في نقص الطلب الكلي فالجزء المدخر ينفق على الاستثمار، ويعني ذلك أن الدخل القومي يتم انفاقه بالكامل. (الموسوي ، ٢٠٠٥) فالادخار والاستثمار أساس تكوين رأس المال، ويتم التوازن عن طريق التغيرات في سعر الفائدة. فإنه وفقا للفكر الكلاسيكي، الادخار هو المصدر الوحيد للأرصدة المتاحة للإقراض، وبذلك هو مصدر الاستثمار والعلاقة وطيدة بينهما. (Samuelson, 1995) (Dowider, 1974) ويتحقق التعادل عند الكلاسيك بين الادخار والاستثمار وفق قانون ساي للأسواق فعرض رأس المال الذي يتمثل في الادخار لابد أن يجد الطلب عليه متمثل في الاستثمار، وبالتالي لابد من تعادل الادخار مع الاستثمار. (رضا، ٢٠٠٠)، ويتحدد سعر الفائدة التوازني بتعادل الادخار مع الاستثمار . (مجيد، ضياء، ٢٠٠١).

(٣-٣) العلاقة بين الاستثمار والادخار في النظرية الكينزية: (كينز، ٢٠١٠) (العدل، ١٩٩٩/٢٠٠٠) (جامع، ١٩٨٧) (خليل، ١٩٩٤) (خليل، ١٩٨٠) (سالمان، ٢٠٠٢/٢٠٠٣)

(اصقر، ١٩٧٧) (هاشم، ١٩٨٥) (العدل، ١٩٨٢) (دويدار، ٢٠٠١) (الصالحى، ٢٠٠٤ / ٢٠٠٥) (Keynes , 1963)

يرى كينز أن الادخار دالة في الدخل وليس في سعر الفائدة كما يرى أن زيادة الادخار لا تؤدي لخفض معدلات سعر الفائدة وبالتالي زيادة الاستثمار، فسعر الفائدة عند كينز يتحدد بطلب وعرض النقود، أما الاستثمار فهو دالة في الكفاية الحدية لرأس المال، وجاء تحليل كينز انعكاس لأزمة الكساد الكبير في الثلاثينات، حيث انخفض سعر الفائدة ولم يؤثر على الادخار بالانخفاض، أو على الاستثمار بالزيادة، وهو ما يعني عجز سعر الفائدة على استعادة النشاط الاقتصادي بعد الأزمة، ورغم ان الادخار دالة في الدخل والاستثمار دالة في الكفاية الحدية لرأس المال، إلا انها وجهين لعملة واحدة، وبالتالي متساويين، فنقص الاستثمار يؤدي إلى نقص الدخل، وبالتالي يؤدي إلى نقص الادخار، مما يجعله يتعادل مع الاستثمار. (دليلة، ١٩٩٧). وقد عالج كينز تعادل الادخار والاستثمار من خلال الدخل القومي. (Keynes, 1963) (Arture And Morin, 1991) ويرى كينز بأن التوازن يتحقق عندما يتساوى الادخار مع الاستثمار في سوق السلع، وإذا حصل وتعرض الاقتصاد لمؤثرات خارجية فإن التوازن سوف يختل ويحاول إيجاد توازن جديد، ولكن بمستوى يختلف عن التوازن السابق. (كنعان، ٢٠١١)

ورغم اتفاق كل من كينز والكلاسيك على التعادل بين الادخار والاستثمار إلا أن الكلاسيك يروا أن الادخار هو المتغير المستقل والاستثمار متغير تابع، أما كينز يرى أن الاستثمار متغير مستقل و الادخار متغير تابع، ويتم تأثير الاستثمار على الادخار من خلال مضاعف الاستثمار. (خربوش، ١٩٩٦) وقرار الاستثمار يتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال هو معدل الخصم الذي وتتساوى عنده القيمة الحالية لعوائد الاستثمار المستقبلية مع تكلفة الاستثمار الذي يتم مقارنته بسعر الفائدة وهو يمثل تكلفة اقتراض الأموال اللازمة لشراء الأصل، ويصبح المشروع مربح عندما يكون معدل الكفاية الحدية لرأس المال أكبر من سعر الفائدة السائد في السوق والعكس صحيح. (علي، ٢٠٠٦) (دحمانى، ٢٠٠١) (الخطيب ودياب، ١٤٣٥هـ) (Edward, 2013)

ورغم أن الاستهلاك هو دالة في الدخل إلا أنه يؤثر عليه بطريقة ارتدادية، أي تأثير الاستهلاك ذو طابع تغذية عكسية، ويتم ذلك من خلال ما يسميه كينز مضاعف الاستثمار، ويقصد به نسبة الزيادة في الدخل إلى الزيادة في الاستثمار، فمضاعف الاستثمار (مضاعف الاتفاق المستقل) يتناسب طردياً مع الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع، ويتناسب عكسياً مع الميل الحدي للادخار، وينقص بزيادته، وذلك لاعتبار أن الادخار، ومثله الضرائب، والاستيراد من الخارج أيضاً تسربات من الدخل القومي تقلل من حجم الزيادة في الدخل التي تنتج عن الاتفاق الاستثماري، فالمضاعف هو المقياس الذى يحدد مدى استجابة الدخل القومي للتغير في الاتفاق الاستثماري الذى ينشأ مستقلاً عن الدخل، أي الاتفاق التلقائي، فزيادة الاتفاق التلقائي تؤدي إلى زيادة الدخل القومي بكمية مضاعفة تتوقف على الميل الحدي للاستهلاك. ويعنى ذلك أن هناك علاقة طردية بين الاستهلاك والاستثمار ولكن ذلك

يتم حتى مستوى معين مستوى التوظيف الكامل، وبعد هذا الحد فإن الزيادة في الإتفاق الاستهلاكي تؤدي إلى التضخم وليس إلى زيادة حقيقية في الاستثمار. (Rao, 1952) (صقر، ١٩٧٦) (إلمان، ٢٠٠٣)
(أبو السعود، ٢٠٠٤) (الزغبى، ٢٠٠٠) (عويس، ١٩٧٧) (سلمان، ٢٠٠٠) (Edward, 2013) (Hicks , 1937) Apr (Dern beurg, and Dougal, 1972) . (آيدجمان، ١٩٨٨)

(٣-٣) العلاقة بين الاستثمار والادخار في النظرية السويدية:

قدم كل من (ليندبرج - ليندال - أوهلين - ميردال) من المدرسة السويدية مجموعة من الأفكار لتطوير التوازن الكينزي بين الادخار والاستثمار، من خلال سوق السلع. (كنعان، ٢٠١١) حيث قامت المدرسة السويدية بالتوفيق بين آراء فيكسل و روبر ستون وما توصل إليه كينز، حيث ميزت بين الادخار و الاستثمار الفعلي خلال فترة ، وبين الادخار والاستثمار المخطط (المتوقع)، الذي يرغب الأفراد في تحقيقه خلال فترة قادمة، فالادخار الفعلي والاستثمار الفعلي يكونان دائما متعادلين، فكل منهما يمثل الفرق بين الدخل القومي الذي حققه المجتمع في الفترة الماضية وبين ما انفق على الاستهلاك في نفس الفترة، أما بالنسبة للادخار المخطط والاستثمار المخطط فليس هناك ما يضمن تعادلهما، فكل منهما يتم التخطيط له من خلال مجموعة مختلفة من الأفراد، وبالتالي تحده عوامل مختلفة ، فالادخار المخطط يعتمد على قرارات الأفراد الخاصة التي تعتمد على عوامل مثل الدخل الحقيقية المتوقعة وحجم الائتمان والسياسات الاقتصادية، أما قرارات الاستثمار المخطط تتوقف على الكفاية الحدية لرأس المال وسعر الفائدة ، وبذلك قد لا يتعادل الادخار المخطط والاستثمار المخطط، وينعكس ذلك على باقي المتغيرات الاقتصادية. (عمر، ١٩٩٨)

إن تعادل الكميات المحققة الفعلية بين الادخار المحقق و الاستثمار المحقق يتفق مع الفكر الكينزي أما الخلاف بين الفكر الكينزي و المدرسة السويدية تتمثل في النظرة الحركية في للمدرسة السويدية. فالنظرية السويدية تقوم على أساس أهمية التوقعات، وتأثيراتها الاقتصادية ، و ترى إمكانية قياس هذه التوقعات مسبقا من خلال الأنظمة المصرفية والبورصات وشركات التأمين وشركات الإنتاج التي يمكنها الربط والتنسيق بين قرارات المدخرين وقرارات المستثمرين معا. (كنعان، ٢٠١١)

(٤) العلاقة بين الادخار والاستثمار في مصر:

يلاحظ تدني مستويات الادخار والاستثمار في (١٩٦٥-٢٠١٨) مع نقص مستويات الادخار المحلي الإجمالي عن الاستثمار المحلي الإجمالي ، رغم نقص مستويات الاستثمار وهو ما يتضح من الجدول رقم (١) حيث بلغ متوسط تلك النسبة ١٩,٠١٢% خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٤) وبلغت ادنى نسبة لها ٦,٦٥% خلال عام ١٩٧٢ وبلغت اعلى نسبة لها ٣٥,٥% خلال عام ١٩٩٢، ويلاحظ أن مستويات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وصلت لأدنى مستوياتها خلال الفترة (١٩٧٠-١٩٧٤) وخلال الفترة (٢٠١٤-٢٠١٦) على مستوى الفترة ككل (١٩٦٥-٢٠١٤)، ويلاحظ تقارب معدلات الادخار للفترة

(٢٠١١-٢٠١٤) لنسب الادخار خلال فترة الحرب (١٩٧٠-١٩٧٤)، ويلاحظ تدني معدلات الادخار بمقارنتها بالنسب التي أظهرتها تجارب الدول الصاعدة حديثاً خلال القرن العشرين، وبدايات الألفية الثالثة، حيث كانت النسبة الناجحة لمشروعات التنمية في تلك الدول هي معدلات الادخار القومي التي تتراوح ما بين ٣٠% و ٤٠% من الناتج المحلي الإجمالي. كما يعاني الاقتصاد المصري من نقص مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي حيث بلغ متوسط تلك النسبة ٢٠,٦٧% خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٤) وبلغت ادنى نسبة لها ١٠,٨% خلال عام ١٩٦٩ وبلغت اعلى نسبة لها ٣٣,١% خلال عام ١٩٨٨، ويلاحظ وصلت مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لأدنى مستوياتها خلال الفترة (١٩٧١-١٩٧٣) والفترة (٢٠١١-٢٠١٤) على مستوى الفترة ككل (١٩٦٥-٢٠١٤) ويلاحظ تقارب معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للفترة (٢٠١١-٢٠١٤) لنسب معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة الحرب (١٩٦٥-١٩٧٣)، وتدني معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمقارنتها بالنسب التي أظهرتها تجارب الدول الصاعدة حديثاً خلال القرن العشرين، وبدايات الألفية الثالثة، حيث كانت النسبة الناجحة لمشروعات التنمية في تلك الدول لا تقل عن ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي. ولمزيد من التحليل سوف يتم تقسيم الفترة (١٩٦٥-٢٠١٤) إلى:

فترة اقتصاديات الحرب (١٩٦٥-١٩٧٣)

مرحلة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨١)

مرحلة الاعداد للإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٩٠)

مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠١٠)

مرحلة ما بعد ثورة يناير (٢٠١١-٢٠١٤)

وذلك بسبب أن لكل فترة ما يميزها من ظروف سياسية واقتصادية .

٤-١) فترة اقتصاديات الحرب (١٩٦٥-١٩٧٣):

الفترة (١٩٦٥-١٩٧٣)، تميزت بالتحول الي مرحلة (اقتصاد حرب)، فقد عانى الاقتصاد في تلك الفترة من مشكلة تمويل الخطة وكانت السياسات تخدم الاستعداد لتحرير الأرض المصرية المحتلة، وزاد الأنفاق العسكري من ٥,٥% من قيمة الناتج المحلي عام ١٩٦٢ إلى ١٠% عام ١٩٦٧، ثم إلى ٢٠% عام ١٩٧٣. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥). وخلال هذه الفترة تم فرض ضرائب جديدة، وزيادة معدلات الضرائب القائمة، لزيادة الإيرادات العامة الضرورية لمواجهة التزايد السريع في الإنفاق العام، اللزوم للإنفاق العسكري، وقد زادت هذه السياسات المتمثلة في التمويل بالعجز من معدلات التضخم، ولذلك قامت الدولة بإتباع سياسة التسعير الجبري للسلع الأساسية للحد من الأضرار، كما زاد الاعتماد على التمويل الخارجي من خلال القروض والمنح التي كانت تتلقاها مصر من الدول الداعمة. (النجار، ٢٠١٤)

ترتب على ما سبق انخفاض تدريجي في نسبة اجمالي الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يتضح من الجدول رقم (٢) حيث انخفضت نسبة الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٥,٠٥% عام ١٩٦٥ إلى ٦,٦٥% عام ١٩٧٢ و ٩,٠٢% عام ١٩٧٣ ، بمتوسط قدرة ١١,٠٣٣% خلال الفترة ، وبعدها أدنى ٦,٦٥% ، وحد أقصى ١٥,٣٨% خلال الفترة. نتيجة لزيادة معدلات الاستهلاك المحلي الإجمالي العام والخاص مع انخفاض معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

انخفاض تدريجي في نسبة اجمالي الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٩% عام ١٩٦٥ إلى ١١,٣% عام ١٩٧٢ و ١٣,٢% عام ١٩٧٣ ، بمتوسط قدرة ١٣,٦٧٧٨% خلال الفترة ، وبعدها أدنى ١٠,٧% ، وحد أقصى ١٦,٩% خلال الفترة. نتيجة الحروب وما أدت إليه من استنزاف الثروة القومية، وتدمير المصانع والمدن وعدم الاحلال والتجديد للبنية الأساسية. وبذلك انخفاض الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدلات اعلى من معدلات انخفاض الادخار.

(٤-٣) فترة الانفتاح الاقتصادي (١٩٧٤-١٩٨١):

شهدت فترة الانفتاح الاقتصادي (الفترة ١٩٧٤-١٩٨١) أحداث تحول جذري في النظم والسياسات الاقتصادية، وكانت أبرز ملامح هذه المرحلة التحول عن نظام التخطيط الشامل، واستبداله ببرامج سنوية في شكل خطط متحركة، والاستعانة برأس المال العربي والأجنبي في التنمية من خلال قوانين الانفتاح الاقتصادي، وقد تحقق معدل نمو سنوي مرتفع خلال تلك الفترة وصل إلى ٩,٨% ولكنه ارتبط بالنمو في القطاعات الخدمية دون الإنتاجية. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥). ويرجع هذا التحسن للزيادة الهائلة في حصة تصدير البترول، تحويلات المصريين العاملين في الخارج، ودخل السياحة والمرور عبر قناة السويس، وهي مصادر للعملة الأجنبية فضلا عن التدفق الهائل للمساعدات والقروض الأجنبية، لكن هذا النمو نتج عن مصادر ريعية ذات طبيعة مؤقتة، ولم يصاحبه تغييرات هيكلية تنقل الاقتصاد المصري إلى وضع أحسن.

وقد ساهم هذا الرواج في تشجيع زيادة الاستهلاك العام والخاص بوتيرة لا تتوافق مع معدلات نمو العرض الحقيقي للسلع المنتجة محليا، مما أدى إلى نمو حجم الواردات السلعية بمعدلات فاقت نمو حجم الصادرات السلعية، وبالتالي عجز في الميزان التجاري خلال هذه الفترة ١٢% من الناتج المحلي الإجمالي، واللجوء إلى الديون الخارجية، حيث ارتفعت من ٢,٦ بليون دولار أمريكي سنة ١٩٧٣ إلى ٥,٤ بليون دولار سنة ١٩٧٦ ثم ارتفعت إلى حوالي ٢٤ بليون دولار سنة ١٩٨١، بالإضافة إلى العجز في الميزانية العامة الذي بلغ ١٩% في المتوسط، وارتفاع معدلات التضخم حيث بلغ معدل ١٢%، وفي عام ١٩٧٦ لجئت مصر لصدوق النقد الدولي ووقعت خطاب نوايا في مارس عام ١٩٧٧ وتم توقيع اتفاقية التثبيت الاقتصادي سنة ١٩٧٨ وحصلت مصر على تسهيلات تقدر بـ ٧٢٠ مليون دولار خلال ثلاث سنوات تستخدم لتمويل ، العجز في ميزان المدفوعات على شرائح، مقابل الإصلاحات الهيكلية والمالية المتفق عليها. (راشد، ٢٠٠٦)

فمن الجدول رقم (٣) يتضح انه في عام ١٩٧٤ ارتفع إجمالي الادخار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) إلى ١٨,٩% ، ونتيجة لتطبيق سياسة الانفتاح الاقتصادي وارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي زادت معدلات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بمتوسط قدرة ١٨,٧٦٥١% وبعدها ٨,٨٤% عام ١٩٧٤ وبعدها أعلى ٢٤,٤١% وبرغم زيادة إجمالي الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بواقع ٧,٧٦% تقريبا في المتوسط ، إلا أنه مازال دون المستوى المطلوب ، بسبب زيادة معدلات نمو الاستهلاك المحلي.

أما إجمالي الاستثمار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) فقد بلغ متوسط الفترة ٢٦,٣٥% والحد الأدنى ١٨,٩% والحد الأعلى ٣٦,٢%. ويلاحظ تضاعف المتوسط وزيادة الحد الأدنى والحد الأعلى عن الفترة السابقة، وهو يعني زيادة معدلات الاستثمار وبلغت أقصى معدلاتها خلال الفترة (١٩٦٥ - ٢٠١٤) رغم ما يؤخذ على فترة الانفتاح من أن معظم الاستثمارات كانت في القطاع الخدمي واستخراج البترول ورغم أن تلك الاستثمارات لم تصل للحد الأدنى للاستثمار بدول شرق اسيا و هو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي، وترجع الزيادة في معدلات الاستثمار في هذه الفترة بسبب زيادة الاعتماد على القروض الخارجية، وزيادة الاستثمار الأجنبي خاصة في استخراج البترول، ورغم زيادة الاستثمار الأجنبي إلا أنه كان دون المستوى المأمول، زيادة متحصلات النقد الأجنبي من عائدات قناة السويس، تحويلات العاملين بالخارج، والسياحة.

ترتب على زيادة إجمالي الاستثمار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) بمعدلات نمو أكبر من إجمالي الادخار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي).

(٤-٣) مرحلة الأعداد للإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢-١٩٩٠):

الفترة (١٩٨٢ - ١٩٩٠)، شهدت العودة للتخطيط القومي الشامل، واتباع سياسة الانفتاح الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، وكانت التنمية الاقتصادية على قمة الأولويات، وفي فبراير ١٩٨٢ تم عقد المؤتمر الاقتصادي الذي أوضح في تقريره الوضع الاقتصادي الندهور. (لطفي، ١٩٩٥) وتم الاتفاق في المؤتمر على أهمية إتباع استراتيجية تنمية طموحة ومتواصلة من خلال مجموعة من الخطط الخمسية بدأت عام ١٩٨٢. وقد اتجهت عملية التنمية في المرحلة الأولى لبناء بنية أساسية قوية، وجدولة الديون، إضافة إلى تكثيف إجراءات التحول نحو اقتصاد السوق، والتي كان من أهمها إلغاء نظام التخطيط المركزي والاستعاضة عنه بأسلوب التخطيط القطاعي، وإعادة النظر في أولويات الخطة، وتقليص دور القطاع العام تدريجياً، والتحول إلى القطاع الخاص مع الإبقاء على دور الدولة في إدارة الاقتصاد الكلى على نحو يكفل استقرار الأسعار والتوازن الخارجي والعدالة في التوزيع ومنع الاحتكار والانتقال من مرحلة التصنيع من أجل الإحلال محل الواردات إلى مرحلة التصنيع من أجل التصدير، وكان الهدف من ذلك تهيئة المناخ الاقتصادي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي مع البنك والصندوق واثبات لحسن النوايا. (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٥) وفي عام ١٩٨٦ تم إعداد برنامج للإصلاح الاقتصادي نتيجة الضغط الذي تعرضت له مصر

من جهة المؤسسات الدولية لسداد الدين الخارجي، حتى تستعيد جدارتها الائتمانية.
(العنثري، ١٩٩٤) (World bank, 1993)

فمن الجدول رقم (٤) يتضح انه ارتفع متوسط معدلات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة بمتوسط قدرة ٢٥,٨٠٦% من الفترة السابقة الذي بلغ ١٨,٧٦٥١% ، وكذلك ارتفع الحد الأدنى خلال الفترة الذي بلغ ٢٠,٣% من الحد ادنى في الفترة السابقة الذي بلغ ٨,٨٤% وكذلك الحد وارتفع الحد الأعلى ٣١,٦٨ عن الفترة السابقة الذي بلغ ٢٤,٤١% ويلاحظ أن مستويات الادخار مازالت دون المستوى المطلوب اللازم لعملية التنمية ، ويرجع ذلك للزيادة المستمرة في الاستهلاك ونسبته للناتج المحلي الإجمالي والتي وصلت أقصاها في النصف الأخير من الثمانينات .

أما إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) فقد بلغ متوسط الفترة ٢٩,٩% بزيادة قدرها ٣,٥% تقريبا عن الفترة السابقة، وبلغ الحد الأدنى ٢٦% بزيادة قدرها ٧,١% عن الفترة السابقة، والحد الأعلى بلغ ٣٣,١% بزيادة قدرها ٨,٦% عن الفترة السابقة ، ويلاحظ اقتراب متوسط الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي للحد الأدنى للاستثمار بدول شرق اسيا و هو ٣٠% من الناتج المحلي الإجمالي.

وبالتالي زيادة معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بمعدل نمو أكبر من زيادة معدلات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي).

(٤-٤) مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١-٢٠١٠):

وبدأ من عام ١٩٩١ تقدمت مصر بخطاب نوايا إلى صندوق النقد الدولي ، يعتبر بمثابة برنامج تتفق عليه الحكومة مع خبراء الصندوق الفنين ، ويتضمن الخطوات التي تلتزم بها الدولة لتصحح أوضاعها. (الصاوي، ١٩٩٧)

بدء الإصلاح الاقتصادي بمرحلة الاستقرار والتثبيت وشملت مجموعة من السياسات النقدية والمالية التي تمثل جانب الطلب، وتتضمن تحرير سعر الفائدة، وتحرير سعر الصرف، وعلاج عجز الموازنة العامة للدولة، وإلغاء الدعم على السلع غير الأساسية، وتطوير هيكل التعريفات الجمركية، ووقف سياسة التوظيف الاجباري، بهدف تكميش الطلب . ثم تأتي بعد ذلك مرحلة التصحيح الهيكلي الشامل، وهي أطول أمد، وتمثل الجزء الأكبر منها الإصلاحات الهيكلية المتعلقة بجانب العرض من المشكلة الاقتصادية. وتشمل قليل من الإصلاحات المالية والنقدية وتهدف لزيادة العرض. (مكرم الله، ١٩٩١)

فمن الجدول رقم (٥) يتضح أن انخفاض متوسط إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) عن الفترة السابقة بمقدار ٣,٦% حيث بلغ المتوسط خلال الفترة ٢٢,٢٥٢٨% بحد أدنى ١٦,٨٤% وحد أعلى ٣٥,٨٤%، وكانت القيمة الأكثر انتشار خلال الفترة (المنوال) ١٦,٨٤% وقيمة الوسيط ٢٠,٥١٢%

ويرجع السبب في ذلك للاثار السلبية ذات التأثير مباشر في الاجل القصير لسياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، مثل ارتفاع الأسعار وانخفاض الدعم، وزيادة البطالة، أما

أثارها الإيجابية فهي غير مباشرة وتتعلق معظمها بالأجل الطويل. (الأمم المتحدة، ١٩٩٣/١٩٩٤) (حنفي، ١٩٩٢) ، ويعني ذلك تدني مستويات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن النسبة المأمولة (٣٠%-٤٠%) المطلوبة لاستمرار معدلات نمو مرتفعة والتي اعتمدت عليها دول شرق آسيا.

انخفاض متوسط إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) عن الفترة السابقة بمقدار ١٠,٤% حيث بلغ المتوسط خلال الفترة ١٩,٥٤٥% بحد أدنى ٩١٦% وحد أعلى ٢٣,٧%، وكانت القيمة الأكثر أنتشار خلال الفترة (المنوال) ١٦,٩% وقيمة الوسيط ١٩,٥%، ويمكن ارجاع ذلك إلى ما هدفت إليه سياسات البنك الدولي وصندوق النقد الدولي من تكميش جانب الطلب، أما الإصلاحات الهيكلية التي تؤدي إلى زيادة الاستثمار فلا يظهر أثرها إلا في المدى الطويل، يضاف إلى ذلك تأثير الأزمات الاقتصادية العالمية خلال تلك الفترة، وبذلك رغم الإصلاحات وتحسن مناخ الاستثمار عن الفترة السابقة. (البنك الدولي،

ديسمبر ٢٠١٥) ويعني ذلك تدني مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن النسبة المأمولة (٣٠%-٤٠%) المطلوبة لاستمرار معدلات نمو مرتفعة والتي اعتمدت عليها دول شرق آسيا.

(٤-٥) الفترة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١ (٢٠١١-٢٠١٤):

تعرضت الدولة بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ لخلل جسيم في مسار الأداء الكلي لقطاعات الدولة الإنتاجية، مما أثر بالسلب على الأداء الاقتصادي للدولة ككل، تسبب فيه مجموعة من العوامل أهمها: (الهيئة العامة للاستعلامات، يناير ٢٠١٦)

تراجع الحالة الأمنية ، ووقوع أحداث أدت الي إظهار البلاد في حالة عدم استقرار ، و زيادة البطالة، والخلل الكبير في معالجة حكومة لسعر صرف الجنيه، فأدى ذلك الي خسارته بنحو ١٨% من قيمته أمام العملات الأجنبية، وخلق سوق موازية لسعر الصرف الرسمي، تدهور التصنيف الائتماني الخاص بمصر، وما تبعه من ارتفاع أسعار فائدة القروض التي تيرمها مصر سواء من الداخل أو الخارج، وهروب الاستثمارات، وتراجع معدلات الجذب السياحي، وانخفاض الاحتياطي النقدي بصورة كبيرة وتعويض جزء منه عبر الاقتراض من دول إقليمية ف، وتزايد عجز الموازنة العامة ، الضغوط الشعبية الي التباطؤ والحذر في اتخاذ إجراءات عاجلة من شأنها ضبط الاقتصاد.

ترتب على ذلك تدهور كل من الادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي.

خلال هذه الفترة حدث انخفاض تدريجي لإجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) من ١٨,٠٦% عام ٢٠١١ إلى ١١,٨٩% عام ٢٠١٤، ومن الجدول السابق يلاحظ اخفاض المتوسط عن الفترة السابقة بمقدار ٨,١% حيث بلغ المتوسط خلال الفترة ١٤,١٨٠٥% بحد أدنى ١١,٨٩% وحد أعلى ١٨,٠٦%، ويعني ذلك تدني وتدهور مستويات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة السابقة.

فمن الجدول رقم (٦) يتضح أنه خلال هذه الفترة حدث انخفاض تدريجي الاستثمار المحلي الإجمالي (% من إجمالي الناتج المحلي) من ١٧,١% عام ٢٠١١ إلى ١٣,٦% عام ٢٠١٤، ومن الجدول السابق يتضح انخفاض متوسط إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) عن الفترة السابقة بمقدار ٤,٣% حيث بلغ المتوسط خلال الفترة ١٥,٢٢٥% بحد أدنى ١٣,٦% وحد أعلى ١٧,١%، ويعني ذلك تدهور مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن الفترة السابقة، تدني مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن النسبة المأمولة (٣٠%-٤٠%) المطلوبة لاستمرار معدلات نمو مرتفعة والتي اعتمدت عليها دول شرق آسيا.

وبذلك فقد أثرت أحداث ثورة ٢٥ يناير وما بعدها على تدهور إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) و إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)

(٦-٤) فترة الإصلاح الاقتصادي (٢٠١٥-٢٠١٨):

وافق صندوق النقد الدولي في ١١ نوفمبر ٢٠١٦ على برنامج للإصلاح الاقتصادي المصري، بقرض مدته ٣ سنوات، وسبق هذا الاتفاق ما قدمته الدولة من حسن نوايا خلال الفترة التي سبقت هذا التاريخ، تتمثل في مجموعة من الإصلاحات، ويهدف برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري لعلاج الاختلالات المالية والهيكلية في الاقتصاد المصري، من أهمها وتحسين معدلات النمو والحد من البطالة وزيادة احتياطيات النقد الأجنبي ووضع الدين العام على مسار تنازلي، واستعادة التوازن في سوق الصرف الأجنبي، والقضاء على مشكلة نقص النقد الأجنبي. وكبح عجز الميزانية الذي بلغ أعلى المعدلات على مستوى المنطقة حيث تجاوز ١٠% من إجمالي الناتج المحلي الأجمالي، ورفع أسعار الفائدة، للحد من والسيطرة على الدين العام، وتوسيع نطاق برامج التحويلات النقدية التي تستهدف الفئات الأشد احتياجاً، حيث اتسع نطاق برنامج تكافل وكرامة من حوالي ٢٠٠ ألف أسرة إلى ٢,٣ مليون أسرة، فشمل ١٠ ملايين فرد بحاجة للمساعدة الاجتماعية (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠١٨) (IMF, 2016) (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩).

(٦-٤-١) نتائج الإصلاح الاقتصادي: (صندوق النقد الدولي، ٢٠١٩) (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٩) (الهيئة العامة للاستعلامات، ٢٠٢٠) (صندوق النقد الدولي ، ٢٠١٧) (صندوق النقد الدولي، ٢٠٢٠)

- حقق برنامج الإصلاح الاقتصادي المصري أهدافه، وفق تقارير البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، حيث ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي، خلال النصف الأول من العام ٢٠١٩ إلى ٥,٦% من معدلات ٥,٣% خلال العام ٢٠١٨، مقارنة بـ ٢,٩% خلال العام ٢٠١٤. وشهدت معدلات التضخم تراجعاً ملحوظاً، بنهاية عام ٢٠١٩ وبداية ٢٠٢٠ لتصل إلى ١٣,٩% ، بعد بلغت أعلى معدلاتها على خلال عام ٢٠١٧ ، بما يُجاوز ٢٣% مدفوعة بتحرير سعر صرف الجنيه أمام الدولار. بلغت معدلات البطالة ٨,٦% عام ٢٠١٩ بعد أن وصلت لأعلى معدل لها ١٣,٤% في عام ٢٠١٤ ، ويرجع ذلك لما تبنته الدولة من مشاريع

قومية عملاقة في قطاعي التشييد والنقل والمواصلات ، حيث نفذت الدولة مشروعات المُن الجديدة، أهمها العاصمة الإدارية، ومدينة العلمين لخدمة الأهداف التنموية والاستثمارية ، حيث تهدف لتحويل الدولة لمركز مالي إقليمي، يربط بين إفريقيا والعالم الخارجي، والمشروع القومي للطرق بأطوال ٤,٥ ألف كم ،وبتكلفة تزيد عن ٧٥ مليار جنيه، ما جعل مصر تتفخر ٩٠ مركزاً من ١١٨ إلى ٢٨ في الترتيب العالمي لمؤشر جودة الطرق خلال ٥ سنوات.

- كما ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بمعدلات أعلى من المصروفات العامة للدولة ، وحققت الموازنة العامة فائض أولي لثلاثة أعوام متتالية بداية من العام المالي ٢٠١٧/٢٠١٨ ، فقد حققت فائضاً أولياً لأول مرة منذ تسعينيات القرن الماضي في العام ٢٠١٧/٢٠١٨ بإجمالي ٤,٨ مليار جنيه، ثم حافظت على هذا الأداء في العامين التاليين لتُحقق ١٠,٣ مليار في ٢٠١٨/٢٠١٩ و ١٢,٣ مليار جنيه في العام ٢٠١٩/٢٠٢٠. ورغم ارتفاع الدين العام ليلعب في ديسمبر ٢٠١٩ ما إجماليه محلياً ٣,٨٦ تريليون جنيه وخارجياً ١١٢,٦ مليار دولار، بسبب الإنفاق الضخم الذي تنفذه الدولة وهو ما كان ضرورياً، لزيادة النمو الاقتصادي، ويلاحظ أن القسم الأكبر منه هو دين محلي بالجنيه، وانخفاضه كنسبة من الناتج المحلي بلغت ٧٨,٤% مع نهاية ديسمبر ٢٠١٩ ، حيث كان ٩٠,٢% بنهاية يونيو من نفس العام، بالإضافة لارتفاع التصنيف الائتماني المصري لدى مؤسسات التصنيف الرئيسية ، واستقرار الاقتصاد، و نجاح استراتيجية الحكومة في تحويل الحكومة للجزء الأكبر من الدين إلى دين متوسط وطويل، بعدما كان قصير الأجل، و تحويله من دين لجهات استثمارية ،إلى دين للمنظمات الدولية، التي تُقرض بأكبر قدر من التسهيلات، وأقل قدر من الفوائد، مما رفع من استدامة الدين وتُخفف من أعباء خدمته.

- ارتفاع سعر صرف الجنيه المصري، يونيو ٢٠٢٠ نحو ١٦,٢ جنيه للدولار الواحد، من ١٨,٧ جنيه في يناير ٢٠١٧ ، نتيجة تحرير سعر الصرف، وقد حافظ سعر الصرف على ارتفاعه أمام الدولار، لمدة ١٤ شهر منذ يناير ٢٠١٩ وحتى فبراير ٢٠٢٠ ، عندما عند مستوى ١٥,٦ جنيه، انخفضت أسعار الفائدة، ننتجه انخفاض معدلات التضخم، وانخفاض سعر الصرف، وارتفاع الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية، حيث كان سعر الفائدة للإقراض لأكثر من عام ١٩,٩% ، في يناير ٢٠١٨ ، وانخفض المعدل تدريجياً ليلعب ١١,٨% في إبريل ٢٠٢٠ ، مما يشجع على تسهيل الاستثمار المحلي والأجنبي، فساهم في انخفاض البطالة، ويزيد معدلات النمو الاقتصادي، ويُخفف من عبء خدمة الدين العام. وانخفض الاحتياطي النقدي من العملات الأجنبية لدى البنك المركزي ٣٥,٢% عام ٢٠١٠ إلى ١٤,٩% عام ٢٠١٣، ولكن نتيجة الإصلاح الاقتصادي ارتفع إلى ١٦,٦% واستقر في عام ٢٠١٦ ، ثم ارتفع إلى ٤٥,٥ مليار دولار في يناير ، لكن انخفض في إبريل عام ٢٠٢٠ إلى ٣٧ مليار ، وهو ما يزال يوفر ٧ أشهر كاملة من السلع الأساسية، بسبب جائحة كورونا.

- كما ارتفع الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج من ٩,٥٤% عام ٢٠١٥ إلى ٩,٦٩% عام ٢٠١٦ ثم ١٠,٣٦% عام ٢٠١٧ ووصل إلى ١٣,٨٥% عام ٢٠١٨ . وبالمثل ارتفع الاستثمار المحلي الإجمالي حيث ارتفع من ١٤,٢٩% عام ٢٠١٥ ارتفع إلى ١٥,٠٤% عام ٢٠١٦ ثم ١٥,٢٧% عام ٢٠١٧ ووصل إلى ١٦,٦٦% عام ٢٠١٨ . (البنك الدولي، ٢٠٢٠)

فمن الجدول رقم (٧) يتضح انه خلال هذه الفترة بلغ متوسط الادخار المحلي الإجمالي (%) من إجمالي الناتج المحلي) ١٠,٨٦٢٢% وهي تنخفض عن متوسط الفترة السابقة بمقدار ٣,٣٢% ، وبلغت اعلى قيمة ١٣,٨٥% وهي تنخفض بمقدار ٤,٢١% عن الفترة السابقة، وبلغت اقل قيمة ٩,٥٤% وهي تنخفض بمقدار ٢,٣٥% عن الفترة السابقة.

- كما بلغ متوسط الاستثمار المحلي الاجمالي (%) من إجمالي الناتج المحلي) ١٥,٣١٤٧% وهي تتساوى مع الفترة السابقة تقريبا ، وبلغت اعلى قيمة ١٦,٦٦% وهي تنخفض بمقدار ٠,٣٤% عن الفترة السابقة، وبلغت اقل قيمة ١٤,٢٩% وهي تزيد بمقدار ٠,٦٩% عن الفترة السابقة. ويعني ذلك أن تأثير الاصلاح الاقتصادي اسرع على الاستثمار المحلي الإجمالي اقوى واسرع من تأثير الاصلاح على الادخار المحلي الاجمالي، حيث يوجد فترتين ابطاء في الادخار . ورغم ذلك يوجد تدني في مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن النسبة المأمولة (٣٠%-٤٠%) المطلوبة لاستمرار معدلات نمو مرتفعة والتي اعتمدت عليها دول شرق آسيا، وتدني في مستويات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي عن دول شرق اسيا التي تتراوح بين (٣١%-٤٧%)

(٥) أسباب تدني مستويات الادخار في مصر:

يلاحظ أن وراء انخفاض مستويات الادخار المحلي الإجمالي أن هناك مجموعة من الأسباب التي أدت في النهاية لتدني مستويات الادخار المحلي، من أهمها:

(٥-١) انخفاض مستويات الأجور: تنخفض مستويات الأجور في مصر خاصة بالأسعار الثابتة وكنسبة من القيمة المضافة وهو ما يتضح من بيانات البنك الدولي، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول رقم (٨) حيث يلاحظ أن نسبة أجور العاملين للقيمة المضافة تبلغ ٦% في المتوسط خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٣)، بحد أدنى ٤% وحد أعلى ٩%. وبلغ متوسط أجر العامل بالأسعار الجارية خلال نفس الفترة ١٨٦٣,١٥ جنيه سنويا بحد أدنى ٤٧٠,٧٦ جنيه وبحد أقصى ٥٤٨٣ جنيه سنويا. كما بلغ متوسط أجر بالأسعار الثابتة (٢٠٠٥=١٠٠%) خلال نفس الفترة ١٤٠٥,٧٩ جنيه سنويا بحد أدنى ٥٣٢,٨٩ جنيه وبحد أقصى ٢٥٨٣ جنيه سنويا، ويلاحظ تدني مستويات الأجور خاصة أنها تمثل القاعدة العريضة من المجتمع حيث بلغ عدد العمال عام ٢٠١٣ حوالي ٢٣ مليون نسمة، مع ارتفاع نسبة الإعالة. مما يترتب عليه نقص المدخرات.

(٥-٣) ارتفاع مستويات الاستهلاك: يلاحظ ارتفاع الميل المتوسط والحددي للاستهلاك، وهو ما يسبب تدني مستويات الادخار. وهو ما يتضح من الجداول رقم (٩) أن الميل الحدي

لاستهلاك الفرد بالأسعار الجارية هو ٠,٨٤٢ أي أن كل تغيير مقداره جنيته من الدخل يتم انفاق ٠,٨٤٢ جنيته وهو ما يعني أن الميل الحدي للاادخار ٠,١٥٨ وهو متدني جدا. ومن الجدول رقم (١٠) يتضح أن الميل الحدي لاستهلاك الفرد بالأسعار الثابتة (١٩٨٢=١٠٠%) هو ٠,٨٩١ أي أن كل تغيير مقداره جنيته من الدخل يتم انفاق ٠,٨٩١ جنيته وهو ما يعني أن الميل الحدي للاادخار ٠,١٠٩ وهو متدني جدا. ويلاحظ أن الميل الحدي للاستهلاك بالأسعار الثابتة أعلى من الميل الحدي للاستهلاك بالأسعار الجارية .

من الجدول رقم (١١) يتضح أن متوسط الاستهلاك الخاص للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية هو ٣٧٤١,٧٧٧٩ جنيته بحد أدنى ٣٤٤,٨٣ جنيته وحد أعلى ١٢٧٩٧,٥٣ جنيته سنويا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١)، وبلغ متوسط الاستهلاك الخاص للفرد بالجنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٢=١٠٠%) هو ٥٦٠,٨٦١١ جنيته بحد أدنى ٣٤٤,٨٣ جنيته وحد أعلى ٨٧٢,٩٦ جنيته سنويا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١).

متوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية هو ٤٤٨٣,١٠٠٧ جنيته بحد أدنى ٤٣٤,٤٨ جنيته وحد أعلى ١٥٠٣٠,٨٦ جنيته سنويا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١)، وبلغ متوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٢=١٠٠%) هو ٦٧٨,٦٠٢٣ جنيته بحد أدنى ٤٣٤,٤٨ جنيته وحد أعلى ١٠٢٦,٤٩ جنيته سنويا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١).

مما سبق يتضح ارتفاع الميل الحدي للاستهلاك بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية ويرجع ذلك لانخفاض متوسط دخل الفرد الممكن التصرف فيه بالأسعار الثابتة والأسعار الجارية.

(٥-٣) ارتفاع المستوى العام للأسعار: من الجدول رقم (١٢) يلاحظ ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع الاستهلاكية من ١٠٠% عام ٢٠١٠ إلى ٢٦٤,٣٧٥% عام ٢٠١٨ ، ويلاحظ ارتفاع معدل النمو السنوي للرقم القياسي لأسعار المستهلك بمقدار ٩٢,٩٧% سنويا خلال الفترة (١٩٦٠-٢٠١٨).

(٥-٤) البطالة: يترتب على البطالة انخفاض مستويات الدخل ، حيث توجد شريحة من العاطلين لم يحصلوا على أي أجور، وبالتالي تكون مصدر للاادخار السلبي، أو انخفاض مستويات الادخار على مستوى الأسرة، وبالتالي المجتمع ككل، وقد بلغت أقصى معدلات للبطالة خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٥) ومن الجدول رقم (١٣) يتضح أن متوسط البطالة ١٠,٤% كنسبة من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠١٨)، بحد أدنى ٨% خلال عام ١٩٩٨ وحد أقصى ١٣% خلال الاعوام ٢٠١٣، ٢٠١٤، ٢٠١٥، ويلاحظ أن البطالة بلغت أقصى معدلاتها خلال الفترة ٢٠١١ و ٢٠١٢ و ٢٠١٣. (البنك الدولي، ٢٠٢١).

(٥-٥) الفقر: يمثل الفقر جميع الافراد التي تعيش تحت خط الفقر المدقع والمطلق، ويمثل خط الفقر الحد الأدنى لمستوى المعيشة، وتتميز تلك الأفراد بعدة خصائص أهمها نقص القدرات والإمكانات مما يجعل طبيعة أعمالها هشة وغير آمنه ومنخفضة العائد ، وبالتالي أحد مصادر الادخار السلبي، ويلاحظ تزايد أعداد الفقراء في مصر، حيث تزايد المؤشر

العددي للفقر عند خط الفقر الوطني من ١٦,٧% من حجم السكان عام ١٩٩٩ إلى ١٩,٦% عام ٢٠٠٤ ثم إلى ٢١,٦% عام ٢٠٠٨ ثم إلى ٢٥,٢% عام ٢٠١٠ ثم تزايد ثم تزايد إلى ٢٧,٨% عام ٢٠١٥ و ٣٢,٥ عام ٢٠١٧ وقد تزايد هذا المؤشر بسبب ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ . (البنك الدولي، ٢٠٢٠)

(٥-٦) عجز الموازنة العامة للدولة: عجز الموازنة العامة المصرية ناتج عن الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المصري، حيث عانت الموازنة العامة للدولة من عجز مزمن خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠١٨)، فمن الجدول رقم (١٤) يتضح أن متوسط العجز خلال الفترة ١٢,٣٤%، وأعلى قيمة ٣٢% علم ١٩٧٥ وأقل قيمة هي ١% عام ١٩٩٥/١٩٩٦ . وبالاعتماد على نفس المصادر بالجدول السابق يلاحظ أن أقصى معدلات عجز الموازنة خلال الفترة قبل سياسة الإصلاح الاقتصادي ١٩٩٠، حيث بلغت أقل قيمه لها ١٥,٦% عام ١٩٨٩/١٩٩٠ وهي كانت احد الاسباب لتطبيق سياسة الإصلاح الاقتصادي، التي كانت نتيجتها انخفاض عجز الموازنة، حيث بلغت نسبة العجز أقصى قيمة لها ٦,١% عام ١٩٩٠/١٩٩١، وأدنى قيمة لها ١% وكانت معدلات العجز في ادنى معدلاتها خلال الفترة (١٩٩١/١٩٩٠-٢٠٠٣/٢٠٠٤)، ثم ارتفعت خلال الفترة (٢٠٠٣/٢٠٠٤-٢٠٠٩/٢٠١٠) وبلغت اعلى نسبة لها عام ٢٠٠٩/٢٠١٠، وأقل نسبة لها ٥,٩% عام ٢٠٠٢/٢٠٠٣، ثم ارتفعت مرة أخرى بسبب ثورة ٢٥ يناير عام ٢٠١١ فارتفعت تدريجيا حتى وصلت إلى ١٣% عام ٢٠١٢/٢٠١٣ ثم وصلت إلى ١٢,٥% عام ٢٠١٥/٢٠١٦ ثم بدأت في الانخفاض مرة أخرى بسبب الإصلاح الاقتصادي عام ٢٠١٦ حيث بلغت نسبة العجز ٧,٢% عام ٢٠١٩/٢٠٢٠ ، ومن المتوقع أن تصل ٦,٣% عام ٢٠٢٠/٢٠٢١ . (وزارة المالية، ٢٠٢٠)

ويمثل عجز الموازنة العامة للدولة أهم التحديات التي تسبب نقص المدخرات، حيث أن التمويل بالعجز يؤدي إلى تضخم نقدي في ظل ضعف الجهاز الإنتاجي للدولة، وارتفاع الميل الحدي للاستهلاك لدى الأفراد، مما يترتب عن هذا التضخم ضعف مستويات الادخار .

(٦) أسباب تدني الاستثمار المحلي الاجمالي في مصر:

- رغم الجهود المبذولة لتحسين مناخ الاستثمار في مصر إلا أنه توجد العديد من المعوقات التي يرها رجال الأعمال من أهمها: (اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية، ٢٠١٥)
- تعقد الإجراءات الإدارية الضريبية: مما يسبب ضياع وقت وجهد المستثمر .
 - قصور وبطء آليات فض المنازعات.
 - قصور الخدمات المساعدة، مثل مراكز التدريب والوحدات الخاصة بمنح شهادات الجودة والمنشأ.
 - انخفاض إنتاجية العامل.
 - عدم وجود قاعدة معلومات كافية وتفصيلية عن الأسواق الخارجية.
 - عدم وضوح السياسات الاقتصادية وعدم استقرارها.

- العديد من القوانين المتعلقة بالاستثمار، والتي لا ترتبط جميعها ببعض، أو بروؤية واضحة لاتجاهات الدولة الاقتصادية مثل القوانين المنظمة للضرائب وقانون التأمينات الاجتماعية وقانون التأمين الصحي.

- عدم كفاءة الجهاز الإداري للدولة والذي يتطلب إعادة تأهيل وتدريب الموظفين العموميين وسرعة النظر في تعديل القوانين الحاكمة للجهاز الإداري للدولة وعلى رأسها قانون العاملين المدنيين بالدولة الصادر بالقانون رقم ٤٧ لسنة ١٩٧٨

وبذلك يلاحظ أن المعوقات هي معوقات بيروقراطية إدارية تتمثل في مركزية الإدارة ومعوقات قانونية وجميعها معوقات في بيئة أداء الأعمال في مصر وهو ما رصدته مؤشرات البنك الدولي عن بيئة أداء الأعمال في مصر

(٧) : علاقة الادخار والاستثمار في دول شرق اسيا :

إن استراتيجيات التنمية والسياسات المتبعة في دول شرق آسيا قد تباينت من بلد لآخر ولو بصورة نسبية وذلك تبعاً لظروف كل دولة، ولكن يلاحظ أنها اشتركت في مجموعة من السمات المشتركة، التي ساعدت على النجاح الاقتصادي لتلك الدول في إقامة هيكل انتجى يمتاز بالديناميكية والتطور المستمر، مع تحقيق معدلات نمو اقتصادي مرتفعة، بالإضافة إلى ما حققته تلك الدول من تقدم في مجال التنمية البشرية. (عبد الفضيل، ٢٠٠٠) (الصادق ووليد، ٢٠٠١)

ونظراً لأن تلك التجربة تتطلب دراسة خاصة للوصول إلى كيفية الاستفادة منها، ولذلك سوف يتم التركيز في هذا البحث على أحد أهم تلك السمات التي أدت إلى نجاح تلك التجربة، وهو اعتماد تلك الدول على معدلات مرتفعة للادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ومعدلات مرتفعة للاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وسوف يتم الاعتماد على بيانات الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨) .

فمن الجدول رقم (١٥) يتضح أن متوسط إجمالي الادخار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) ٣٩% عن الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨) ، بحد أدنى ٣٠,٩٨% وحد أعلى ٤٧,٥٧% خلال نفس الفترة، كما بلغت قيمة الوسيط ٣٧,٧% والقيمة الأكثر انتشار ٣١% ، بانحراف معياري ٤,٩٠٦ ، وتباين ٢٤,٠٦٧. وقد بلغ معدل النمو السنوي ٠,٣٨% خلال نفس الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨).

بلغ متوسط إجمالي الاستثمار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) ٣٦,٩% عن الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨) ، بحد أدنى ٣١% وحد أعلى ٤٣% خلال نفس الفترة، كما بلغت قيمة الوسيط ٣٦,٧% والقيمة الأكثر انتشار ٣١% ، بانحراف معياري ٣,٥٤ وتباين ١٢,٥٣٣. وقد بلغ معدل النمو السنوي المركب ٠,٢٢٩% خلال نفس الفترة.

من العرض السابق يتضح زيادة معدلات الادخار والاستثمار المحلي، وقد اعتمدت تلك الدول على تلك الميزة في مراحل نموها المختلفة، عبر الاستثمار المحلي الذي أعتمد على المدخرات المحلية خاصة أن بعض هذه الدول لم تحظى بتدفق كبير لرؤوس الاموال الأجنبية، مثل الصين في السبعينات، وهوما يعكس هامشية الاستثمار الاجنبي المباشر

بالنسبة لأهمية الادخار المحلي، وكان نجاح الاستثمار المحلي والشركات الخاصة المحلية في تلك الدول هو أحد الأسباب الرئيسية في جذب رأس المال الأجنبي، ولذلك رغم انسحاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة بحدوث الأزمة الاقتصادية في دول شرق آسيا عام ١٩٩٧، إلا أن تلك الدول استطاعت التغلب سريعاً على آثار الأزمة ، وتجنب بعضها الأزمة تماماً مثل الصين وسنغافورا وإندونيسيا. وبالتالي فارتفاع معدلات النمو في تلك الدول الذي افترن بعدم وجود عجز في الميزان الجاري كان الدافع الاساسي فيه الادخار المحلي. (ليساوي، ٢٠٢٠). (منظمة العمل الدولية، ٢٠٠٦). (الحماقي، ٢٠٠٤).

ومن أهم أسباب زيادة الادخار المحلي الإجمالي: (محمود، ٢٠٠٠). (العيسوي، ١٩٩٥) (بوعشة وديلمي ، ٢٠٠٦) (المناعي، ١٩٩٨) (المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩) (Bloom & others, (2001)

- زيادة الادخار الحكومي الذي يمثل جزء من مكون الادخار المحلي بجانب الادخار الخاص، حيث تتمتع دول شرق اسيا بمدخرات حكومية ضخمة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وذلك بسبب انخفاض النفقات الحكومية.

- معدلات النمو المرتفعة في دول شرق اسيا كانت سبب في زيادة مدخرات القطاع العائلي، وزيادة احتياطات الشركات وارباحها المحتجزة

- ساهم تحرر سوق المال وزيادة نموه الذي ساهم في تعبئة مدخرات القطاع العائلي.
- مسئولية الأفراد أنفسهم دون الدولة عن توفير المدخرات اللازمة لتقاعدهم لانخفاض المعاشات الحكومية في ذلك، او عدم وجود المعاشات الحكومية على الاطلاق في بعض الدول، وفي بعض الدول فرضت نظام ادخار اجباري على الأفراد حيث يتم ايداع قيمته في حساب تقاعد فردي ، تتحدد قيمته بما يتم ايداعه خلال حياته مضاف اليه الدخل المتراكم من الفوائد.

- النفقات الحكومية المنخفضة ساهمت في تجنب دول شرق اسيا المعدلات المرتفعة من الضرائب فعلى سبيل المثال تراوحت تلك النسبة لضريبة الشركات (١٥%-٣٠%) وضريبة المرتبات تكاد تكون منعدمة، وقد ساهم ذلك في زيادة حجم الاستثمار المحلي وجذب الاستثمار الاجنبي بالإضافة لزيادة معدلات الادخار المحلي.

نتيجة لاعتماد دول شرق اسيا على الادخار المحلي وتوجهه إلى الاستثمار المحلي لم تؤثر الازمات الاقتصادية بجوهرية على إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) ، فقد أمكن لهذه البلدان أن تعتمد بدرجة كبيرة في مراحل نموها الأولى على ما تستطيع تعبئته من مواردها المحلية مع تباينات بين هذه الدول، فالصين لم تكن تحظى في السبعينيات بتدفقات كبرى لرؤوس الأموال الأجنبية، واستفادت كوريا الجنوبية من المعونات الاقتصادية والعسكرية للولايات المتحدة، ولكن الذي مكن هذه الدول من مواصلة نموها ليس هو تدفق الاستثمارات الأجنبية ، بل ضخامة ما استطاعت استخدامه بكفاءة من مواردها المحلية، ولذلك كانت استجابة الشركات الدولية للسياسات المنفتحة في هذه الدول استخلاصاً من درس نجاح الشركات الخاصة المحلية في هذه الدول والتي أصبحت بدورها شركات

عالمية، وللمستوى الرفيع من مهارة اليد العاملة فيها، ولهذا السبب أيضا استطاعت هذه الدول التغلب سريعا على آثار الأزمات الاقتصادية في شرق آسيا في سنة ١٩٩٧ والتي اقترنت بانسحاب الاستثمارات الأجنبية من بعضها وتجنبت كل من سنغافورة والصين هذه الأزمة تماما، وكذلك الأزمة المالية العالمية (٢٠٠٧-٢٠١٠). (السيد، ٢٠١٥) وتعتبر معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار المحلي الإجمالي من أعلى المعدلات في دول شرق اسيا وفقا للمعايير الدولية، كما يتوقع أن حصة المنطقة من الاستثمار العالمي والادخار سترتفع حتى عام ٢٠٣٠ نتيجة للنمو الاقتصادي القوي. (البنك الدولي، ٢٠١٣) ويشير ذلك إلى ضرورة دراسة مناخ الاستثمار لدول شرق أسيا.

ومما سبق يتضح أن السبب الأساسي في تشجيع الادخار في دول شرق اسيا كان بالاعتماد على السياسة المالية من خفض حجم الاتفاق الحكومي وخفض معدلات الضرائب.

(٨) الدراسة القياسية لعلاقة الادخار والاستثمار في كل من مصر ودول

شرق اسيا:

يهتم هذا المبحث بالدراسة القياسية لعلاقة الادخار والاستثمار في كل من مصر ودول شرق أسيا، بالاعتماد على بيانات البنك الدولي للمتغيرات التالية:

م	الرمز	بيان
١	INV_EG	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % في مصر
٢	S_EG	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % في مصر
٣	INV_EAP	الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % في دول شرق أسيا
٤	S_EAP	الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي % في دول شرق أسيا

من خلال دراسة العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الاجل بين الادخار والاستثمار. في كل من مصر ودول شرق أسيا، بالاعتماد على منهجية نماذج التكامل المشترك ونماذج تصحيح الخطأ التي تتلخص في الخطوات التالية:

(٨-١) منهجية التكامل المشترك:

(٨-١-١) اختبار استقرارية السلاسل زمنية:

يغلب على السلاسل الزمنية عدم الاستقرار عند المستوى، وبالتالي الاعتماد عليها يؤدي إلى بناء نماذج زائفة، فرغم وجود معامل تحديد مرتفع R^2 وقيم مرتفعة من احصاء t احيانا يكون اعلى من ϵ ، لكن المتغيرات المستخدمة في التحليل لا تربطها أي علاقة. ولذا تأتي أهمية اختبارات جذر الوحدة. (خالد القدير، ٢٠٠٥)

ومن أهم اختبارات جذر الوحدة:

Augmented Dickey-Fuller Test اختبار ديكي - فولر الموسع (١-١-٨)

(Dickey and Fuller, 1979) (العبدلي، ٢٠٠٧)

يعتمد الاختبار على الفروض الأتية: (Chris Brooks, 2008)

$$\begin{array}{ll} H_0 = \gamma = 0 & \text{فرض العدم: السلسلة الزمنية غير ساكنة} \\ H_1 = \gamma < 0 & \text{الفرض البديل: السلسلة الزمنية ساكنة} \end{array}$$

ويتم إجراء الاختبار بوجود حد ثابت constant، أو متجه زمني وحد ثابت constant and trend أو عدم وجود كلاهما none. ويأخذ نموذج اختبار جذر الوحدة الشكل التالي: (Gujarat, 2004). (Dickey and Fuller, 1981) (Chris Brooks, 2008)

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta_t + \gamma Y_{t-1} + \sum \phi \Delta Y_{t-j} + e_t$$

ويتم رفض فرض العدم إذا كانت القيمة المحسوبة t للمعلمة γ أكبر من القيمة الحرجة، مع ملاحظة أن اختبار t لا يتبع التوزيع الطبيعي، حيث يكون التوزيع ملتويا جهة اليسار (معظم كتلته أقل من الصفر)، ويتم استخدام القيم الحرجة التي قام باشتقاقها كل من ديكي وفولر. ويتم اختيار عدد فجوات المتباطئة k بشكل يوازن بين درجات الحرية ومعالجة مشكلة الارتباط الذاتي، ويستخدم في ذلك معيار أكايكي $Akaike$ حيث تعد الفجوة من بين مجموعة من الفجوات التي يتم اختبارها، التي تقلل هذا المعيار هي الحد الأدنى. كما يمكن استخدام معيار معلومات $Quinn-Hannan$ ومعيار معلومات $Schwarz$. (Herman, 2003)

Phillips-Perron Test اختبار فيليب - بيرون (٢-١-٨)

اختبار ديكي فولر الموسع مبني على افتراض أن حد الخطأ مستقل احصائيا وتباينه ثابت، وطور فيليب وبيرون عام ١٩٨٨ اختبار ديكي فولر يسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ، فاختبار فيليب بيرون يقوم على افتراض أكثر عمومية من اختبار ADF فهو يفترض أن السلسلة الزمنية متولدة بواسطة متوسط متحرك ذو انحدار ذاتي (ARIMA)، ويعالج الارتباط التسلسلي بعملية تصحيح لا معلمية، ويعتمد على نموذج الاختبار الآتي باستخدام طريقة ols: (Paulo. And Other, 2013)

$$\Delta Y_t = \alpha + \beta t + \gamma Y_{t-1} + e_t$$

ويتم إجراء الاختبار بوجود حد ثابت constant، أو متجه زمني وحد ثابت constant and trend أو عدم وجود كلاهما none. ويرى [David Hallam and Raffaele Zanoli](#) أن اختبار فيليب بيرون أدق من اختبار ADF خاصة في حجم العينات الصغيرة، وعند حدوث تضارب بين نتائج الاختبارين فالأفضل الاعتماد على نتائج اختبار فيليب بيرون. (Hallam. and Zanoli., 1993) (العبدلي، ٢٠٠٧) ويعتمد الاختبار على نفس فرض ورض اختبار ADF.

(٣-١-٨) اختبار كوتكوسكي وفيليب وشميدت وشن**Kwiatkowski, Phillips, Schmidt & Shin (KPSS):**

يعالج هذا الاختبار أوجه الضعف في الاختبارين السابقين، عند وجود الارتباط الذاتي للنتائج، ويختلف هذا الاختبار عن الاختبارين السابقين في أن فرض العدم هو استقرار السلسلة الزمنية ذات الاتجاه العام المحدد، والفرض البديل هو عدم استقرار السلسلة. ويتمثل اختبار KPSS الاحصائي في مضاعف لاجرانج Lagrange Multiplier، ويأخذ شكل المعادلة التالية: (Kozhan, 2010). (Kwiatkowski And Other, 1992).

$$KPSS = (1/S_t^2) * \left(\sum_{t=1}^T \hat{S}_t^2 / n^2 \right)$$

حيث $\hat{u}_t = \sum_{j=1}^t \hat{u}_j$ هي بواقي الانحدار، \hat{S}_t^2 تمثل التقدير الثابت للنتائج طويل الاجل بالبواقي مستخدماً \hat{u}_t . ويتم إجراء الاختبار بوجود حد ثابت constant. أو متجه زمني وحد ثابت constant and trend

(٣-١-٨) اختبار التكامل المشترك:

التكامل المشترك طريقة قوية للكشف عن العلاقات الاقتصادية. وهو يتطلب اساسي لأي نموذج اقتصادي مبني على بيانات سلاسل زمنية غير مستقرة. فهو يربط بين السلاسل الزمنية غير المستقرة في المستوى والعلاقة طويلة الأجل، فإذا كانت المتغيرات لا تتكامل تكامل مشترك يكون لدينا مشكلة الانحدار الزائف والنموذج القياسي يكون بلا معنى. ومن ناحية أخرى إذا ابطل المتجه العشوائي يكون لدينا تكامل مشترك.

فإذا كانت السلاسل الزمنية غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول، يمكن أن يكون بينها تكامل مشترك وفي حالة كون العلاقة انحدار خطي بسيط، يمكن استخدام اختبار أنجل جرانجر.

(١-٣-١-٨) اختبار أنجل جرانجر للتكامل المشترك ونموذج نصحيح الخطأ:**(١-١-٣-١-٨) اختبار أنجل جرانجر للتكامل: (Granger & Engle, 1987)**

يرى Granger & Engle انه إذا كان هناك متغيرين غير مستقرين عند المستوى ولكن مستقرين عند الفرق الأول، فإنه يوجد بينهم تكامل مشترك، ويتك الاختبار على خطوتين: الخطوة الأولى: إيجاد العلاقة طويلة الأجل بين المتغيرين.

الخطوة الثانية: اختبار استقرار سلسلة البواقي، فإذا كانت مستقرة عند المستوى دل ذلك على وجود تكامل مشترك، أما إذا كانت سلسلة البواقي غير مستقرة عند المستوى فلا يوجد تكامل مشترك.

(٣-١-٣-١-٨) نموذج نصحيح الخطأ (تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير):

إذا كانت المتغيرات الاقتصادية متكاملة تكامل مشترك فإنه يمكن استخدام نموذج تصحيح الخطأ لتحديد اتجاه العلاقة السببية وتقدير سرعة تكيف أي اختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل، بين تلك المتغيرات، وذلك لأنه رغم وجود علاقة

توازنية طويلة الأجل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن القيمة التوازنية، ولذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ يعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب في المدى القصير حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، فمفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك. ويتم تقدير النموذج في المدى القصير بإدخال (البواقي المقدره في المدى الطويل) كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة وإدراجه في نموذج المدى القصير، ويجب أن يكون معامل تصحيح الخطأ سالب ومعنوي.

(Greene, 2003)

(٢-٣-١-٨) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون ونموذج متجه تصحيح الخطأ:

Johansen Cointegration Technique and Vector Error Correction

(Hallam and zanoli, 1993) (Hjalmarsson and Osterholm, Mechanism

(Johansen and Juselius, 1990) .2007) (Johansen, 1988)

(١-٣-٣-١-٨) اختبار التكامل المشترك لجوهانسون: Johansen Cointegration

Technique and Vector Error Correction Mechanism

يحدد اختبار جوهانسن للتكامل المشترك عدد متجهات التكامل المشترك، حيث اقترح جوهانسن وجوسيلس **Johansen & Jusilus** اختبارين يمكن لتحديد رتبة التكامل المشترك، الأول هو اختبار الأثر **Trace**، وتحسب إحصائية نسبة الإمكانية كالاتي:

$$\lambda_{Trace}(r) = -T \sum_{i=r+1}^g \ln (1 - \hat{\lambda}_i)$$

حيث r هي عدد متجهات التكامل، وتنص فرضية العدم على وجود عدد من متجهات التكامل المشترك يساوي على الأكثر (r)، فإذا كانت نسبة الإمكانية المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى المعنوية المحدد، يتم رفض فرض العدم، والاختبار الثاني هو نسبة الإمكان العظمى، وتحسب إحصائية نسبة الإمكانيات العظمى كالاتي:

$$\lambda_{max}(r, r + 1) = -T \ln(1 - \hat{\lambda}_{r+1})$$

ويمثل فرض العدم وجود عدد (r) من متجهات التكامل المشترك، أما الفرض البديل القائل بأن هناك عدد ($r + 1$) من متجهات التكامل المشترك، وإذا تبين من نتيجة الاختبار أن نسبة الإمكانيات العظمى المحسوبة أكبر من القيمة الحرجة لها عند مستوى المعنوية المحدد فإننا نستطيع رفض الفرض العدمي لصالح البديل الذي يشير إلي رتبة أعلى من التكامل المشترك للسلاسل الزمنية. (Hjalmarsson and Osterholm, 2007)

(٢-٣-٣-١-٨) نموذج متجه تصحيح الخطأ: Vector Error Correction Mechanism

يستخدم نموذج تصحيح الخطأ **VECM** كوسيلة لتكييف سلوك المتغير في الأجل القصير مع سلوكه في الأجل الطويل، حيث تستخرج الفروقات بين القيم المقدره والقيم الفعلية في النموذج التكاملي، ثم يعاد التقدير للنموذج بإدخال الاخطاء بفترة ابطاء واحدة كمتغير مستقل، وبذلك فهو يستخدم للتأكد من العلاقة التوازنية طويلة الأجل وقصيرة الأجل، فهو

نموذج إنحدار ذاتي يوظف لوصف العلاقة الديناميكية بين المتغيرات المستقرة، فهو يستخدم للكشف عن العلاقة السببية، ويتم اختبار اتجاه العلاقة السببية طويلة الأجل بالنظر لمعنوية سرعة التكيف، والتي تمثل معامل تصحيح الخطأ، يأخذ الشكل التالي: Davidson and (yoo, 2006) (MacKinnon , 1993)

$$\Delta Z_t = \alpha + \sum \beta_i \Delta Z_{t-i} + \lambda u_{t-1} + e_t$$

حيث Z متجه المتغيرات المراد اختبارها، والمعاملات β مروانات الأجل القصير، λ معامل تصحيح الخطأ ويمثل سرعة التكيف بين الأجل القصير والأجل الطويل، ويجب أن تكون معنوية وسالبة حتى يكون هناك توازن في المدى الطويل. (Hamilton, 1994).

(٣-١-٨) اختبار السببية لجرانجر Granger Causality Tests:

تشير السببية الى مقدرة متغير وليكن X على التنبؤ بمتغير آخر وليكن Y ، وهنا يقال أن X يسبب Y ، ويعتبر تحديد العلاقات السببية بين المتغيرات الاقتصادية وسيلة يمكننا من معرفة نوع العلاقة التي تربط بين هذه المتغيرات مما يمكننا من إجراء عملية التنبؤ لتطور هذه المتغيرات، ويساعد بالتالي على وضع السياسات الاقتصادية الملائمة، وللتأكد من جوهرية علاقة السببية بين المتغيرين من عدمها نستخدم اختبار علاقة السببية لجرانجر Granger، ويعتمد هذا الاختبار على نموذج تصحيح الخطأ المتجه VECM، الذي يعتمد على النموذج VAR، ويكون فرض العدم أن المتغير X لا يؤثر في Y ، والمتغير Y لا يؤثر في X ، فهو يختبر وجود علاقة سببية قصيرة الأجل تحديداً أحادية الاتجاه. (عطية، ٢٠٠٥). (Granger, 1988).

(٣-٨) نتائج النموذج القياسي:

(١-٣-٨) اختبار جذر الوحدة Augmented Dickey-Fuller Test:

من الجدول رقم (١٦) يلاحظ أن المتغيرات INV_EG ، S_EG ، INV_EAP ، S_EAP غير مستقرة عند المستوى ومستقرة عند الفرق الأول وفق اختبار جذر الوحدة Augmented Dickey-Fuller Test.

(٢-٣-٨) اختبار انجل جرانجر للتكامل المشترك:

من جدول رقم (١٧) يتضح ما يأتي

- تقدير النماذج في المدى الطويل:

في مصر:

$$INV_EG = 3.948159 + 1.206942 S_EG \quad (1)$$

-النموذج السابق جوهري بمستوى معنوية يقترب من الصفر، والمتغير S_EG جوهري بمستوى معنوية يقترب من الصفر.

-معامل تحديد $R^2 = 48\%$ ، أي أن 48% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التغيرات التي تحدث في الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك أهمية الادخار المحلي الإجمالي للاستثمار المحلي الإجمالي.

-تغير المتغير المستقل S_EG بمقدار وحدة واحدة (١%) يؤدي إلى تغير المتغير التابع INV_EG بمقدار ١,٢٠٦٩٤٢%.

في دول شرق اسيا:

$$INV_EAP = 3.976049 + 0.754736 S_EAP \quad (2)$$

-النموذج السابق جوهرى بمستوى معنوية يقترب من الصفر، والمتغير S_EG جوهرى بمستوى معنوية يقترب من الصفر.

-معامل تحديد R2=94%، أي أن 94% من التغيرات التي تحدث في الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي بسبب التغيرات التي تحدث في الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويفسر ذلك أهمية الادخار المحلي الإجمالي للاستثمار المحلي الإجمالي.

-تغير المتغير المستقل S_EAP بمقدار وحدة واحدة (١%) يؤدي إلى تغير المتغير التابع INV_EG بمقدار 0.755%.

(٨-٣-٣) اختبار استقرار البواقي:

من الجدول رقم (١٧) يتضح أن بواقي النموذج (١) مستقرة عند المستوى وفق اختبار Augmented Dickey-Fuller، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك وفق اختبار انجل - جرانجر بين الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي للناتج كمتغير تابع والادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي للناتج كمتغير مستقل في مصر.

من الجدول رقم (١٧) يتضح أن بواقي النموذج (٢) مستقرة عند المستوى وفق اختبار Augmented Dickey-Fuller، ويعني ذلك وجود تكامل مشترك وفق اختبار انجل - جرانجر بين الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي للناتج كمتغير تابع والادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي للناتج كمتغير مستقل في دول شرق اسيا.

(٨-٣-٤) تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ):

إذا كانت المتغيرات الاقتصادية متكاملة تكامل مشترك ورغم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، إلا أنه من النادر أن تتحقق، وقد يأخذ المتغير التابع قيما مختلفة عن القيمة التوازنية، ولذلك فإن نموذج تصحيح الخطأ يعكس العلاقة في المدى القصير أو التذبذب في المدى القصير حول اتجاه العلاقة في المدى الطويل، فمفردات تصحيح الخطأ تنشأ لكي تأخذ في الحساب الانحراف في الأجل القصير عن العلاقة التوازنية طويلة المدى الناتجة من التكامل المشترك. ويتم تقدير النموذج في المدى القصير بإدخال البواقي المقدر في المدى الطويل كمتغير مستقل مبطاً لفترة واحدة.

وفي الجدول رقم (١٨) الذي يوضح نماذج تصحيح الخطأ يتضح أن :

نموذج تصحيح الخطأ في مصر :

$$D_INV_EG = 0.6225121 D_S_EG - 0.274148 E1(-1) \quad (3)$$

معامل تصحيح الخطأ بين النموذج قصير الأجل والنموذج طويل الأجل هو $E1(-1)$ ويلاحظ أن قيمته (- ٠,٢٧٤١٤٨) وهي قيمة سالبة وجوهية بمستوى معنوية (٠,٠٢٤١)، وهو ما يتفق مع النظرية الاحصائية، وهو ما يعني أن التوازن في المدى القصير يؤدي إلى التوازن في المدى الطويل، كما يحدد تقدير سرعة تكيف أي اختلالات في الأجل القصير للوصول إلى التوازن في الأجل الطويل بين تلك المتغيرات، وتمثل سرعة تكيف الاختلالات $٢٧,٤١٤٨\%$ ، وهو ما يعني يستغرق ما يقرب من (١/٠,٢٧٤١٤٨) أي ٣ سنوات وأشهر تقريبا باتجاه قيمته التوازنية بعد حدوث أي صدمة في النظام (النموذج) نتيجة التأثير في الادخار ، وبذلك فالنموذج قصير الأجل يتجه للتوازن في المدى الطويل، وبمعنى آخر يتجه تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه في المدى الطويل.

نموذج تصحيح الخطأ في دول شرق اسيا:

$$D_INV_EAP = 0.6225121 D_S_EAP - 0.274148 E2(-1) \quad (4)$$

معامل تصحيح الخطأ بين النموذج قصير الأجل والنموذج طويل الأجل هو $E2(-1)$ ويلاحظ أن قيمته (-٠,٠٠٦١٦٦٣) وهي قيمة سالبة ولكن غير جوهية بمستوى معنوية (٠,٩٧٩٦) ، وبالتالي يتم رفض النموذج.

(٥-٣-٨) اختبار علاقة السببية لجرانجر Pairwise Granger Causality Tests :

الجدول رقم (١٩) يوضح نتائج اختبار السببية لجرانجر **Granger Causality Tests** بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في مصر ومنه يتضح أنه يوجد تأثير للادخار المحلي الإجمالي على الاستثمار المحلي الإجمالي في مصر بمستوى معنوية ٥,١٣% ، كما يوجد تأثير للاستثمار المحلي الإجمالي على الادخار المحلي الإجمالي في مصر بمستوى معنوية ٧,٦٥%.

الجدول رقم (٢٠) يوضح نتائج اختبار السببية لجرانجر **Granger Causality Tests** بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا ومنه يتضح أنه يوجد تأثير للادخار المحلي الإجمالي على الاستثمار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا بمستوى معنوية ٦,٩% ، ولا يوجد تأثير للاستثمار المحلي الإجمالي على الادخار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا بمستوى معنوية ١% ، ٥% ، ١٠%.

(٦-٣-٨) الاختبارات التشخيصية:

من جدول رقم (١٧) يتضح:

النموذج رقم (١) باستخدام اختبار ديرين واتسون للكشف عن الارتباط الذاتي يتضح أن النموذج يعاني من الارتباط الذاتي وتم علاج الارتباط الذاتي بتقدير النموذج رقم (٤)

$$INV_{EG} = 13.58488 + 0.506647 S_{EG} + 0.843811AR(1) \quad (5)$$

النموذج رقم (٥) باستخدام اختبار ديرين واتسون: **Durbin-Watson** للكشف عن الارتباط الذاتي يتضح أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي، كما أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات المتباين باستخدام اختبار **Breusch-Serial Correlation LM Test**

(Godfrey) ولكن البواقي لا تتبع النموذج الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera Normality Test. وبالتالي يتم قبول النموذج

النموذج رقم (٢) باستخدام اختبار ديرين واتسون: Durbin-Watson للكشف عن الارتباط الذاتي يتضح أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي، كما أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين باستخدام اختبار Breusch-Serial Correlation LM Test (Godfrey) و البواقي لا النموذج الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera Normality Test، وبالتالي يتم قبول النموذج

من الجدول رقم (١٨) يتضح أن

النموذج رقم (٣) باستخدام اختبار ديرين واتسون: Durbin-Watson للكشف عن الارتباط الذاتي يتضح أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي، كما أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين باستخدام اختبار Breusch-Serial Correlation LM Test (Godfrey) و البواقي لا النموذج الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera Normality Test، وبالتالي يتم قبول النموذج

النموذج رقم (٤) باستخدام اختبار ديرين واتسون: Durbin-Watson للكشف عن الارتباط الذاتي يتضح أن النموذج لا يعاني من الارتباط الذاتي، كما أن النموذج لا يعاني من عدم ثبات التباين باستخدام اختبار Breusch-Serial Correlation LM Test (Godfrey) و البواقي لا النموذج الطبيعي باستخدام اختبار Jarque-Bera Normality Test، وبالتالي يتم قبول النموذج.

(٧-٣-٨) التقييم وفقا للنظرية الاقتصادية:

(١-٧-٣-٨) العلاقة بين الاستثمار المحلي الإجمالي (متغير تابع) والادخار المحلي الإجمالي (متغير مستقل) في مصر .

- في المدى الطويل (نموذج ٥):

يلاحظ أن القاطع ذو إشارة موجبة (13.58488) وهو ما يعني وجود استثمار محلي إجمالي مقداره 13.58488% من الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم وجود ادخار محلي إجمالي ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية.

ميل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الادخار المحلي الإجمالي (0.506647) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو موجب مما يعني وجود علاقة طردية فزيادة الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% من الناتج المحلي الإجمالي ، يزيد الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار 0.506647% من الناتج المحلي الاجمالي، ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية.

- في المدى القصير (نموذج ٣):

ميل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الادخار المحلي الإجمالي (0.6225121) كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي وهو موجب مما يعني وجود علاقة طردية فزيادة التغير في الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% من الناتج المحلي الإجمالي ، يزيد التغير في

الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار 0.6225121% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية.

- المرونة:

مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للاذخار المحلي الإجمالي في مصر (E1) تعني مدى التغير في الاستثمار المحلي الإجمالي نتيجة لتغير للاذخار المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة.

$$E1 = D(INV_EG) / D(S_EG). (S_EG / INV_EG) = (S_EG / INV_EG). B2$$

حيث B ميل نموذج رقم (٥)

$$E1 = (19.012 / 20.67) * (0.506647) = 0.466$$

ويعني ذلك أن مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للاذخار المحلي الإجمالي ضعيفة (0.337) وهو ما يعني أن زيادة الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٤٦٦ كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، أما المرونة في المدى القصير = 0.573

(٣-٧-٣-٨) العلاقة بين الاستثمار المحلي الإجمالي (متغير تابع) والادخار

المحلي الإجمالي (متغير مستقل) في دول شرق اسيا .

- في المدى الطويل (نموذج ٣)

يلاحظ أن القاطع ذو إشارة موجبة (٣,٨٦٧٥٧٢) وهو ما يعني وجود استثمار محلي إجمالي مقداره ٣,٨٦٧٥٧٢% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في ظل عدم وجود ادخار محلي إجمالي ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية.

ميل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الادخار المحلي الإجمالي ٠,٧٥٧٥٠٢ وهو موجب مما يعني وجود علاقة طردية فزيادة الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% من الناتج المحلي الإجمالي، يزيد الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٧٥٧٥٠٢% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية. ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية، ويرجع ذلك إلى أن معدلات الادخار كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي تزيد عن معدلات الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي وبالتالي وجود فائض موارد محلية.

- في المدى القصير (نموذج ٤)

ميل الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الادخار المحلي الإجمالي ٠,٥٧٣٨٥٦ وهو موجب مما يعني وجود علاقة طردية بين الاستثمار المحلي الإجمالي إلى الادخار المحلي الإجمالي فزيادة التغير في الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% من الناتج المحلي الإجمالي، يزيد الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٥٧٣٨٥٦% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، ويتفق ذلك مع معايير النظرية الاقتصادية.

- المرونة

مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للاذخار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا E2 تعني مدى التغير في الاستثمار المحلي الإجمالي نتيجة لتغير للاذخار المحلي الإجمالي بمقدار وحدة واحدة.

$$E2=D(INV_EAP)/D(S_EAP).(S_EAP/INV_EAP)=(S_EAP/INV_EAP).B4$$

حيث B4 ميل نموذج رقم (٣)

$$E2=(39/36.9) * (0.754736) =0.80$$

ويعني ذلك أن مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للاذخار المحلي الإجمالي ضعيفة (٠,٨٠) وهو ما يعني أن زيادة الادخار المحلي الإجمالي بمقدار ١% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي يؤدي إلى زيادة الاستثمار المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٨٠% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في المدى الطويل، أما المرونة في المدى القصير = ٠,٠٦١، مما سبق ينضح زيادة مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للاذخار المحلي الإجمالي في دول شرق عنه في مصر بمقدار ٠,٣٣ في الاجل الطويل.

(٩) النتائج والتوصيات:

(٩-١) النتائج.

تم أثبات صحة فروض البحث وتتمثل في الآتي:

(٩-١-١) يعاني الاقتصاد المصري من تدني مستويات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط تلك النسبة ١٩,٠١٢% خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٨)،

(٩-١-٢) يعاني الاقتصاد المصري من تدني مستويات الاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي حيث بلغ متوسط تلك النسبة ٢٠,٦٧% خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٨)

(٩-١-٣) الفترة بعد ٢٥ يناير ٢٠١١: أثرت احداث ثورة ٢٥ يناير وما بعدها على تدهور إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) و إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي)، حيث بلغت مستويات الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، والاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، أدنى مستوياتها خلال الفترة (٢٠١١-٢٠١٤) وهي تقترب لنفس المعدلات خلال فترة حرب (١٩٧٠-١٩٧٣).

(٩-١-٤) في دول شرق اسيا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨) زادت معدلات الادخار المحلي الإجمالي على معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي ، حيث بلغ متوسط معدلات الادخار المحلي الإجمالي (٣٩%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وبلغ متوسط معدلات الاستثمار المحلي الإجمالي (٣٦,٩%) كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، وقد اعتمدت عملية التنمية في دول شرق اسيا على الادخار المحلي والاستثمار المحلي بصفة أساسية ، وهي تعتبر نموذج يحتذى به للدول النامية. ولهذا نجد أن الازمات الاقتصادية لم تؤثر جوهرية على إجمالي الاستثمار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) و إجمالي الادخار المحلي (% من إجمالي الناتج المحلي) التي تعتبر من أعلى المعدلات العالمية ،ولم تؤثر على التنمية الاقتصادية رغم اتساح الاستثمارات الأجنبية في ظل تلك الازمات (الازمة الاقتصادية لدول شرق اسيا ، والازمة المالية العالمية).

(9-1-0) من أهم أسباب زيادة مدخرات دول شرق اسيا معدلات النمو المرتفعة ، وزيادة مدخرات الحكومة، مسؤولية الأفراد عن مدخراتهم، انخفاض النفقات الحكومية، انخفاض معدلات الضرائب.

(9-1-1) توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في مصر يمثلها النموذج

$$INV_EG = 13.58488 + 0.506647S_EG + 0.843811 AR (1)$$

أ- نموذج العلاقة قصيرة الأجل (نموذج تصحيح الخطأ) بين الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار في مصر

$$D_INV_EG = 0.6225121 D_EG - 0.274148 E1(-1)$$

(9-1-7) توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار في دول شرق اسيا يمثلها النموذج

$$INV_EAP = 3.976049 + 0.754736 S_EAP$$

(9-1-8) توجد علاقة تكامل مشترك بين الادخار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي في كل من جمهورية مصر العربية ودول شرق اسيا.

(9-1-9) نموذج تصحيح الخطأ في جمهورية مصر العربية هو

$$D_INV_EG = 0.6225121 D_S_EG - 0.274148 E1(-1)$$

ما يعني أن التوازن في المدى القصير يؤدي إلى التوازن في المدى الطويل

(9-1-10) تم رفض نموذج تصحيح الخطأ في دول شرق اسيا حيث $E2(-1)$ غير معنوية

(9-1-11) بالاعتماد على اختبار جرانجر للسببية يوجد تأثير للادخار المحلي الإجمالي

على الاستثمار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا بمستوى معنوية ٦,٩%

(9-1-12) يوجد تأثير للادخار المحلي الإجمالي على الاستثمار المحلي الإجمالي في

مصر بمستوى معنوية ٥,١٣%

(9-1-13) يوجد تأثير للاستثمار المحلي الإجمالي على الادخار المحلي الإجمالي في

مصر بمستوى معنوية ٧,٦٥%.

(9-1-14) المرونة:

مصر: مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للادخار المحلي الاجمالي ضعيفة

(٠,٤٦٦) في المدى الطويل، أما المرونة في المدى القصير = ٠,٥٧٣

دول شرق اسيا: مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للادخار المحلي الاجمالي

ضعيفة (٠,٨٠) في المدى الطويل، أما المرونة في المدى القصير = ٠,٦١

زيادة مرونة الاستثمار المحلي الإجمالي بالنسبة للادخار المحلي الإجمالي في دول شرق

عنه في مصر بمقدار ٠,٣٣٤ في الاجل الطويل.

(٣-٩) التوصيات.

(١-٣-٩) نتيجة لما اسفرت عنه الدراسة من وجود علاقة توازنية طويلة الاجل وقصيرة الاجل بين الادخار المحلي الإجمالي كمتغير مستقل والاستثمار المحلي الإجمالي كمتغير تابع مما يعني إمكانية زيادة الاستثمار المحلي عن طريق تحفيز الادخار المحلي مما تطلب ذلك ضرورة الاستفادة من تجربة دول شرق اسيا في تخفيض الاتفاق العام وتخفيض نسب الضريبة مما يساهم في زيادة الادخار المحلي وبالتالي زيادة الاستثمار وزيادة معدلات النمو الاقتصادي.

(١-٣-٩) ضرورة اجراء دراسة عن مناخ الاستثمار لدول شرق اسيا وكيفية الاستفادة من تجربة تلك الدول لتحسين مناخ الاستثمار في مصر.

(١٠) المراجع:

(١-١٠) المراجع العربية:

1-	اتحاد جمعيات التنمية الاقتصادية. (٢٠١٥). مقترحات تحسين مناخ الاستثمار في مصر. المنتدى الاقتصادي لمصر بكرة، الغردقة، اكتوبر ٢٠١٤
2-	الأمم المتحدة. (١٩٩٤/١٩٩٣). مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية: أقل البلدان نمو. واشنطن: الأمم المتحدة، دراسة رقم ٦٣٢
3-	البيرماني، صلاح مهدي (٢٠٠٨). قياس وتحليل تفاعل عمل المضاعف والمعدل في الاقتصاد العراقي باستخدام نموذج المستخدم - المنتج الديناميكي. بغداد: مجلة العلوم الاقتصادية والادارية بجامعة بغداد، المجلد ١٤ عدد ٥٢.
4-	الحماقي، يمن. (٢٠٠٤). التطور الاقتصادي. مصر: القاهرة. كلية التجارة بجامعة عين شمس.
5-	الخطيب، فاروق بن صالح، دياب، عبدالعزيز بن أحمد. (١٤٣٥هـ). دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية. جدة: جامعة الملك عبدالعزيز.
6-	الزغبى، هيثم. (٢٠٠٠). أسس ومبادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار الفكر للطباعة والنشر.
7-	الصادق، علي توفيق و الكردي، وليد عدنان. (٢٠٠١). (دور الحكومات الإنمائي في ظل الانفتاح الاقتصادي. أبو ظبي : صندوق النقد العربي، سلسلة بحوث ومناقشات، العدد السادس، مايو
8-	الصالحى، عبدالرحمن إسماعيل. (٢٠٠٥/٢٠٠٤). مبادئ الاقتصاد الكلي. مصر: الزقازيق، المؤلف.
9-	الصاوي، محمد عادل أحمد. (١٩٩٧). البعد الاجتماعي لبرنامج الإصلاح الاقتصادي المصري مع الإشارة إلى بعض الدول النامية. رسالة ماجستير، كلية التجارة جامعة عين شمس.
10-	العبدلي، عابد. (٢٠٠٧). محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ. جمهورية مصر العربية: لقاهرة، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، مجلد ١١، عدد ٣٢.
11-	العدل، رضا محمد. (١٩٨٤). الاقتصاد الكلي: النظرية، النماذج ، السياسات. القاهرة: مكتبة عين شمس.
12-	العدل، محمد رضا . (٢٠٠٠/١٩٩٩). التحليل الاقتصادي الجزئي والكلي. القاهرة : دار النهضة العربية.
13-	العدل، محمد رضا. (١٩٨٢). الاقتصاد الكلي : النظرية، النماذج ، السياسات. مصر: القاهرة، مكتبة عين شمس.
14-	العنتري، سلوى. (١٩٩٤) . النشاط المصرفي وإعادة هيكلة الاقتصاد المصري. المؤتمر السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع . جمهورية مصر العربية: القاهرة، الجمعية المصرية للاقتصاد والاحصاء والتشريع، ٧-٨ ابريل
15-	العيسوي، ابراهيم . (١٩٩٥). نموذج النمو الاسيوية، والبحث عن طريق للتنمية في مصر، جمهورية مصر العربية: القاهرة، دار الثقافة الجديدة.
16-	القدير، خالد بن حمد عبدالله. (٢٠٠٥). تأثير الائتمان المصرفي لتمويل الواردات على الواردات في المملكة العربية السعودية، سوريا: دمشق، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.

دراسات	
17-	المركز الديمقراطي العربي. (٢٠١٩). ابعاد التجربة التنموية في ماليزيا دراسة تحليلية في الخلفيات الأسس الأفق. ألمانيا: برلين، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية.
18-	المناعي، جاسم. (١٩٩٨). الأزمة الاقتصادية الآسيوية محاولة تشخيص. لبنان: بيروت المؤتمر الرابع لأسواق المال، ٨ مايو.
19-	التجار، أحمد السيد. (٢٠١٤). كيف قاتلت مصر على جبهة الاقتصاد من يونيو ١٩٦٧ إلى أكتوبر ١٩٧٣. مصر: القاهرة، جريدة الأهرام، العدد ٤٦٦٩٠، ٦ أكتوبر
20-	إمان، محمد الشريف. (٢٠٠٣). محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع الحقيقي، . الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
21-	أبدجمان، مايكل. (١٩٨٨). الاقتصاد الكلي: النظرية والسياسة. ترجمة وتعريب محمد إبراهيم منصور. الرياض: دار المريخ للنشر
22-	أبو السعود، محمد فوزي. (٢٠٠٤). مقدمة في الاقتصاد الكلي . مصر: الاسكندرية، الدار الجامعية.
23-	بو عشة، مبارك والأخضر ديلملي. (٢٠٠٦). الأقلمة في جنوب شرق آسيا في إطار نموذج الأوز الطائر. الجزائر: فسنطينة، مجلة العلوم الإنسانية بجامعة فسنطينة، نوفمبر
24-	جامع، أحمد. (١٩٨٧). النظرية الاقتصادية: التحليل الاقتصادي الكلي، القاهرة: دار النهضة العربية.
25-	حفني، محمد ناظم. (١٩٩٢). الإصلاح الاقتصادي وتحديات التنمية. جمهورية مصر العربية: طنطا، بدون ناشر.
26-	خربوش، حسين علي. (١٩٩٦). الاستثمار والتمويل بين النظرية والتطبيق: الشركة الوطنية للتجهيزات والخدمات الهندسية، الأردن.
27-	خليل، سامي. (١٩٨٠). النظريات السياسية والنقدية والمالية. الكويت، شركة كاظمة للنشر والتوزيع
28-	خليل، سامي. (١٩٩٤). نظرية الاقتصاد الكلي. القاهرة: دار النهضة العربية .
29-	دحماني، سامية. (٢٠٠١). تقييم مناخ الاستثمار ودوره في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر: حالة الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية. رسالة الجزائر: جامعة الجزائر، رسالة ماجستير.
30-	دليلة، عارف. (١٩٩٧). تاريخ الأفكار الاقتصادية. سوريا: مديرية الكتب والمطبوعات.
31-	دويدار، محمد. (٢٠٠١). ميادئ الاقتصاد السياسي. لبنان: منشورات حلبي الحقوقية.
32-	راضي، عبد المنعم، وآخرون. (١٩٨٠). التحليل الاقتصادي الكلي. القاهرة: مكتبة عين شمس
33-	رضا، نهاد. (٢٠٠٠). النظرية العامة في الاقتصاد. لبنان: دار مكتبة الحياة.
34-	سالمان، عمر. (٢٠٠٣/٢٠٠٢). التحليل الاقتصادي الكلي. القاهرة: جها ز نشر وتوزيع الكتاب الجامعي .
35-	سلمان، مصطفى. (٢٠٠٠). ميادئ الاقتصاد الكلي. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
36-	صقر، أحمد صقر. (١٩٧٧). النظرية الاقتصادية الكلية. وكالة المطبوعات، الكويت.
37-	صقر، صقر أحمد. (١٩٧٦). النظرية الاقتصادية الكلية. مصر: القاهرة: دار الغريب للطباعة
38-	عبلنه، عمر يوسف عبد الله. (٢٠١١). الأزمة المالية المعاصرة تقدير اقتصادي إسلامي. الأردن: عالم الكتب الحديث، إربد. الموسوي،
39-	عبد الغفار، محمد. (١٩٩٧). مشكلة الانحار في مصر: الأبعاد - الأسباب - سياسات العلاج، القاهرة: مكتبة زهراء الشرق .
40-	عبد الفضيل، محمود. (٢٠٠٠). نمور اسيا هل من ورق. الكويت: مجلة العربي، العدد ٤٧٦، يوليو
41-	عبد العظيم، حمدي. (١٩٩٦). برنامج الإصلاح الاقتصادي في الوطن العربي إلى أين. ندوة الأهرام عن الاقتصاد من أجل المستقبل. جمهورية مصر العربية: القاهرة، (١٢-١٤/١٢)
42-	عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر. (٢٠٠٥). الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. جمهورية مصر العربية: الإسكندرية: الدار الجامعية.
43-	عطية، عبدالقادر محمد عبدالقادر. (٢٠٠٥). الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية: الدار

المجلد الرابع والعشرون ، العدد الثاني ، أبريل ٢٠٢٣

	الجامعية.
44-	علي، بلعزوز. (٢٠٠٦). محاضرات في النظريات والسياسات النقدية. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
45-	عمر، حسين. (١٩٩٨). مبادئ علم الاقتصاد : تحليل جزئي و كلي و معجم اقتصادي. مصر: القاهرة، مركز التميز لعلوم الإدارة والحاسب.
46-	عويس، يحيى. (١٩٧٧). تحليل الاقتصاد الكلي. مصر: القاهرة، مكتبة عين شمس.
47-	عيسى، نزار سعد الدين ، علي، عبد المنعم السيد. (٢٠٠٤). النقود والمصارف والأسواق المالية. عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع.
48-	كتعان، علي. (٢٠١١). النقود والصرافة والسياسة النقدية. لبنان: بيروت، دار المنهل اللبناني للطباعة والنشر
49-	كينز، جون ماينارد. (٢٠١٠). النظرية العامة للتشغيل والقائدة والنقود. ترجمة إيهام عيداروس. أبو ظبي: هيئة أبو ظبي للثقافة والتراث.
50-	لطفى، علي. (١٩٩٥). دراسات في التنمية الاقتصادية. مصر: القاهرة، مكتبة عين شمس
51-	مجيد، ضياء. (٢٠٠١). السياسات النقدية والمالية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
52-	مجيد، ضياء. (٢٠٠٥). النظرية الاقتصادية التحليل الاقتصادي الكلي. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية.
53-	محمود، عبد الفضيل. (٢٠٠٠). العرب والتجربة الآسيوية- الدروس المستفادة، لبنان: بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
54-	مكرم الله، مورييس. (١٩٩١). تعقيب على بحث تحرير الاقتصاد المصري والنمو الصناعي في مصر. المؤتمر السنوي السادس عشر للاقتصاديين المصريين، (١٢-١٤/١٢)
55-	منظمة العمل الدولية. (٢٠٠٦). تحقيق العمل اللائق في آسيا. سويسرا: جنيف، مكتب العمل الدولي.
56-	نديم، إيهاب ، وآخرون. (٢٠٠٤). التحليل الاقتصادي الكلي. القاهرة: بدون ناشر.
57-	هاشم، إسماعيل . (١٩٨٥). التحليل الاقتصادي الكلي . القاهرة : دار الجامعات المصرية .
58-	وزارة التخطيط. (٢٠١١). الحسابات القومية ٢٠١٠/٢٠١١م. القاهرة: وزارة التخطيط.
59-	وزارة التنمية الاقتصادية. (٢٠٠٧). سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٠٦-٢٠٠٧م. القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية .

(٣-١٠) المراجع الأجنبية.

1-	Arture, Patrick And Morin, Pierre . (1991). Macroéconomie appliquée, Presse universitaire de France. Paris.
2-	Asian Development Bank. (2009).:Saving, Investment, and Current Account Surplus in Developing Asia. Philippines: Metro Manila, Asian Development Bank, The ADB Economics Working Paper, ISSN 1655-5252, April.
3-	Bloom, David E , & others. (2001). economic growth and demographic transition. England: Cambridge, NBER, working paper 8685, December.
4-	- Crucini and Baxter. (1993). Explaining Saving Investment Correlations. USA.: New York ,The American Economic Review, Vol. 83, No. 3., Jun.
5-	Dern beurg T., and Dougall D. (1972). Macroeconomics. New York: Mc, Graw Hill, Inc.
6-	Dowider.M. (1974). l'économie politique, une science sociale . Paris.
7--	Edward W. (2013). The Marginal Efficiency of Capital. USA: The Quarterly Journal of Austrian Economics, Vol. 16 No. 4 379-400 Winter

8-	Granger & Engle. (1987). Co-Integration and Error Correction: Representation, Estimation, and Testing. <i>Econometrica</i> , Vol. 55, No. 2, Mar.
9-	Granger & Engle. (1988). Some recent development in a concept of causality. <i>Econometrica</i> , vol. 39, issue 1-2, Mar.
10-	Greene, William H.. (2003) <i>Econometric Analysis</i> . USA: New York, 5 th Edition, prentice Hall New Jersey
11-	IGujarat. (2004). <i>Basic Econometrics</i> . USA: New York, McGraw-Hill.
12-	Hallam D. and Zanoli R. (1993). <i>Error Correction Models and Agricultural Supply Response</i> . UK: Oxford <i>European Review of Agricultural Economics</i> , VOL. 20, NO. 3.
13-	Hicks J.R. (1937 Apr). <i>Mr. Keynes and The Classics</i> . New York: <i>Econometric a</i> , Vol. 5.,
14-	International Monetary Fund. (2016). <i>IMF Executive Board Approves US\$12 billion Extended Arrangement Under the Extended Fund Facility for Egypt</i> . USA: Washington, IMF, Press Release No.16/501, November 11
15-	John Maynard Keynes.(1963). <i>The General theory of Employment, Interest and Money</i> . USA :New York , Harcourt Brace Jovanovich..
16-	Keynes, John Maynard.(1963). <i>The General theory of Employment, Interest and Money</i> . USA :New York , Harcourt Brace Jovanovich.
17-	Rao, V.K.R.V. (1952). <i>Investment Income and the Multiplier in an Underdeveloped Economy</i> . <i>Indian Economic Review</i> , Feb.,Vol.1.
18-	Samuelson .A. (1995). <i>Les grands courants de la pensée économique</i> . Presses Universitaires de Grenoble , paris
19-	World bank. (1993). <i>World Development Report</i> . USA : Washington, World bank
20-	World Bank. (2016). <i>Doing Business 2016</i> . Washington: World Bank

(٣-١٠) مراجع الويب :

-1	البنك الدولي. (٢٠١٥/١٢). الأجر والقيمة المضافة وعدد العاملين.. Available at http://data.albankaldawli.org/indicator Accessed on 15/12/2015
-2	البنك الدولي . (٢٠١٥). المؤشر العددي للفقر عند خط الفقر الوطني (% من السكان) Available at http://data.albankaldawli.org/indicator/SI.POV.NAHC (Accessed on ٢٠١٥/١٢/١٥)
-3	البنك الدولي.(٢٠٢٠). بيانات الإدخار وبيانات لاستثمار. Available at http://data.albankaldawli.org/indicator (Accessed on 15/12/2020)
-4	البنك الدولي. (2021). <i>بيانات البطالة</i> Available at http://data.albankaldawli.org/indicator Accessed on 15/1/2021
-5	البنك الدولي. (٢٠١٣). تقرير جديد للبنك الدولي: حصة العالم النامي من الاستثمار العالمي تزيد لثلاثة أضعاف بحلول عام ٢٠٣٠. Available at http://www.albankaldawli.org/ar/news/pressrelease/2013/05/16/developing-world-share-of-global-investment-to-triple-by-2030-says-new-world-bank-report (Accessed on 15/12/2015)
-6	البنك الدولي. (ديسمبر ٢٠١٥). بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي). Available at http://data.albankaldawli.org/indicator Accessed on 15/12/2015

(11) المرفقات:

جدول رقم (١)

المتوسط والحد الأدنى والحد الأعلى لكل من إجمالي الادخار المحلي (%) من إجمالي الناتج المحلي) وإجمالي تكوين رأس المال الثابت (% من إجمالي الناتج المحلي) خلال الفترة (١٩٦٥-٢٠١٨)

Variance	Std. Deviation	Maximum	Minimum	Range	Mode	Median	Std. Error Of Mean	Mean	N	Statistics
38.166	6.1779	33.1	10.8	22.37	10.75a	19.34	0.841	20.67	54	INV_EG
48.299	6.9498	35.5	6.65	28.83	6.65a	18.9	0.946	19.012	54	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨

Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (٢)

المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى والإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي . خلال فترة اقتصاديات الحرب (١٩٦٥-١٩٧٣)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
16.9	10.7	6.2	4.329	2.08073	10.70	13.2	0.69358	13.6778	9	INV_EG
15.38	6.65	8.7	9.061	3.0101	6.65	9.87	1.00337	11.0033	9	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨

Available at <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on

(1/10/2020)

جدول رقم (٣)

المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى والإجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي خلال فترة اقتصاديات الحرب (١٩٧٤-١٩٨١)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
32.20	18.90	13.30	22.494	4.74281	18.90*	26.7000	1.67684	26.3500	8	INV_EG
24.41	8.84	15.57	28.343	5.32381	8.84*	21.0603	1.88225	18.7651	8	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨

(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (٤)

المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى والاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي خلال فترة مرحلة الاعداد للإصلاح الاقتصادي (١٩٨٢ - ١٩٩٠)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
33.1	26	7.1	3.99	1.9975	28.9	29.8	0.6658	29.9	9	INV_EG
31.68	20.3	11.4	12.4	3.52143	20.26a	26.3577	1.1738	25.806	9	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٥)

المتوسط والوسيط والمنوال والحد الأعلى والحد الأدنى والانحراف المعياري و التباين والاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي خلال فترة مرحلة الإصلاح الاقتصادي (١٩٩١ - ٢٠١٠)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
23.70	16.90	6.80	3.358	1.83259	16.90	19.5000	.40978	19.5450	20	INV_EG
35.48	16.84	18.63	31.207	5.58636	16.84	20.5124	1.24915	22.2528	20	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٩١-٢٠١٠
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٦)

المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى والاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي خلال فترة ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ وما بعدها (٢٠١١ - ٢٠١٤)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
17.10	13.60	3.50	2.603	1.61323	13.60 ^a	15.1000	.80661	15.2250	4	INV_EG
18.06	11.89	6.17	7.437	2.72710	11.89 ^a	13.3894	1.36355	14.1805	4	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٧)

المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى والاجمالي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي لكل من الادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي خلال (٢٠١٥ - ٢٠١٨)

Maximum	Minimum	Range	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
16.66	14.29	2.37	.976	.98815	14.29	15.1570	.49407	15.3147	4	INV_EG
13.85	9.54	4.31	4.094	2.02344	9.54	10.0267	1.01172	10.8622	4	S_EG

المصدر : مخرجات برنامج spss بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٨)

المتوسط والمدى والانحراف المعياري والتباين والحد الأدنى والأعلى لكل من أجور العاملين (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)، وأجور العاملين (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية)، ونسبة الأجور للقيمة المضافة أسعار جارية، ونسبة الأجور للقيمة المضافة أسعار ثابتة، نسبة الأجور للنتائج، وعدد العاملين (نسمة)، والقيمة المضافة بالأسعار الثابتة لكل عامل، القيمة المضافة بالأسعار الجارية لكل عامل، اجر العامل أسعار جارية، واجر العامل أسعار ثابتة خلال الفترة (١٩٩٠-٢٠١٥)

Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N	
32275290386.403	37799987935.78	124457000000	6135000000	118322000000	25	اجور العاملين (بالأسعار الجارية للعملة المحلية)
16893129620.117	26378297948.50	58706768243	6944570819.56	58706768243	24	اجور العاملين (بالأسعار الثابتة للعملة المحلية) (2005=100%)
.021	.06	0.09	0.04		24	نسبة الأجور للقيمة المضافة أسعار جارية
.021	.06	0.09	0.04		24	نسبة الأجور للقيمة المضافة أسعار ثابتة
.008	.07				23	نسبة الأجور للنتائج
3134776.473	17763666.67	23105000	13032000	10073000	24	عدد العاملين (نسمة)
19224.680	27382.94	72597	7027	65570	24	القيمة المضافة بالأسعار الثابتة لكل عامل
43551.883	41545.93	155902	6095	149808	24	القيمة المضافة بالأسعار الجارية لكل عامل
1391.096	1863.15	5483	470.76	5483	24	اجر العامل أسعار جارية
722.382	1405.79	2586	532.89	2586	24	اجر العامل أسعار ثابتة (2005=100%)

المصدر : مخرجات برنامج SPSS لبيانات البنك الدولي. (٢٠١٥/١٢) . الأجور والقيمة المضافة وعدد العاملين .. Available at : <http://data.albankaldawli.org/indicator> Accessed on 15/11/2020 ملاحظة سلسلة البنك الدولي للأجور حتى ٢٠١٥

جدول رقم (٩)

العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص الفرد بالجنيه و متوسط الدخل الممكن التصرف فيه بالجنيه بالأسعار الجارية خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١)

Coefficients ^a					
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.277	-1.109		30.751	-34.111	1 (Constant)
.000	162.757	.999	.005	.842	متوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية

Dependent Variable: متوسط الاستهلاك الخاص للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية

المصدر : مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على وزارة التنمية الاقتصادية. (٢٠٠٧). سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٧/٠٦. القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية ، ووزارة التخطيط. (٢٠١١). الحسابات القومية ٢٠١٠/٢٠١١. القاهرة: وزارة التخطيط.

جدول رقم (١٠)

العلاقة بين متوسط الاستهلاك الخاص الفرد بالجنيه و متوسط الدخل الممكن التصرف فيه بالجنيه بالأسعار الثابتة (١٩٨٢=١٠٠%) خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١)

Coefficients ^a					
Sig.	T	Standardized Coefficients	Unstandardized Coefficients		Model
		Beta	Std. Error	B	
.001	-3.543		12.303	-43.589	1 (Constant)
.000	50.486	.995	.018	.891	متوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الثابتة

المصدر : مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على وزارة التنمية الاقتصادية. (٢٠٠٧). سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٧/٠٦. القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية ، ووزارة التخطيط. (٢٠١١). الحسابات القومية ٢٠١٠/٢٠١١. القاهرة: وزارة التخطيط.

جدول رقم (١١)

المتوسط والحد الأدنى والحد الأعلى والمدى والانحراف المعياري والتباين لكل من متوسط الاستهلاك الخاص للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية، ومتوسط الاستهلاك الخاص للفرد بالجنيه بالأسعار الثابتة، ومتوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الجارية، ومتوسط الدخل الممكن التصرف فيه للفرد بالجنيه بالأسعار الثابتة خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١١)

Descriptive Statistics						
Variance	Std. Deviation	Mean	Maximum	Minimum	Range	N
11175692.76	3343.01	3741.7779	12797.53	344.83	12452.70	30
21366.88	146.17	560.8611	872.96	344.83	528.13	30
15737444.98	3967.04	4483.1007	15030.86	434.48	14596.38	30
26638.26	163.21	678.6023	1026.49	434.48	592.01	30
						30
Valid N (listwise)						

المصدر : مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على وزارة التنمية الاقتصادية. (٢٠٠٧). سلسلة البيانات الأساسية : الناتج والاستثمار والتشغيل والأجور خلال الفترة ١٩٨٢/٨١-٢٠٠٧/٠٦م. القاهرة: وزارة التنمية الاقتصادية ، وزارة التخطيط. (٢٠١١). الحسابات القومية ٢٠١٠/٢٠١١م. القاهرة: وزارة التخطيط.

الجدول رقم (١٢)

الاتجاه العام للرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	100.7466	7.004969	14.38217	0.0000
@TREND("2010")	2.792163	0.259088	10.77689	0.0000

المصدر : مخرجات برنامج EVIEWS بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. (٢٠٢٠/١٢). الرقم القياسي لأسعار السلع الاستهلاكية Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> Accessed on 15/12/2015

الجدول رقم (١٣)

المتوسط والحد الأدنى والحد الأعلى والتباين والانحراف المعياري والمدى للبطالة كنسبة من إجمالي القوى العاملة خلال الفترة (١٩٩١-٢٠٢٠)

Statistics	N	Mean	Median	Mode	Std. Deviation	Variance	Range	Minimum	Maximum
UNEMP	30	10.38	10.4	8	1.589	2.524	5	8	13

المصدر : مخرجات برنامج SPSS بالاعتماد على بيانات البنك الدولي. (٢٠٢١). بيانات البطالة Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> Accessed on 15/12/2015

الجدول رقم (١٤).

المتوسط والحد الأدنى والحد الأعلى والتباين والانحراف المعياري والمدى لعجز الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي% خلال الفترة (١٩٧٥-٢٠٢٠)

Statistics	N	Mean	Median	Mode	Std. Deviation	Variance	Range	Minimum	Maximum
PBD	45	12.34	9.80	3	9.015	81.264	31	1	32

المصدر : البنك المركزي ، التقرير السنوي ،سنوات مختلفة، البنك الأهلي المصري ، النشرة الاقتصادية ، سنوات مختلفة ، وزارة المالية، الموازنة العامة

Available at <http://www.mof.gov.eg/arabic/%D8%B9%D9%86%D8%A7%D9%88%D9%8A%D9%86%20%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D9%87/pages/mo-wazna.aspx> Accessed on 15/12/2020

جدول رقم (١٥)

المتوسط والوسيط والمنوال والحد الأعلى والحد الأدنى والانحراف المعياري و التباين للادخار المحلي الإجمالي و الاستثمار المحلي الإجمالي لدول شرق اسيا خلال الفترة (١٩٨٢-٢٠١٨)

Maximum	Minimum	Variance	Std. Deviation	Mode	Median	Std. Error of Mean	Mean	N	Statistics
47	31	24.067	4.906	31	37.7	0.807	39	37	S_EAP
43	31	12.533	3.54	31	36.7	0.582	36.9	37	INV_EAP

المصدر : المتوسط والحد الأعلى والحد الأدنى من مخرجات برنامج spss بالاعتماد على البنك الدولي. (٢٠١٥/١٢).

Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> Accessed on 2/12/2020

جدول رقم (١٦)

ملخص اختبار استقرار السلاسل الزمنية باختبار Augmented Dickey-Fuller Test Equation

باستخدام برنامج EViews في مصر و دول شرق أسيا

no	var	I(0)			I(1)			Decision
		preb (t-test) @trend	preb (t-test) c	preb (t-test) x(-1)	preb (t-test) @trend	preb (t-test) c	preb (t-test) x(-1)	
1	INV_EG	0.6801	0.3849	0.5218	0.0000	0.0000	0.0000	Stationary (1)
2	S_EG	0.8300	0.3156	0.4662	0.0001	0.0000	0.0000	Stationary (1)
3	INV_EAP	0.2011	0.2426		0.0125	0.0022	0.0001	Stationary I(1)
4	S_EAP	0.1681			0.7211	0.4217	0.0284	Stationary (1)

المصدر: مخرجات EViews10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨ (Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (١٧)

نماذج الانحدار الخطي البسيط (نماذج التكامل المشترك) بين (الادخار والاستثمار) ، في كل من مصر ودول شرق آسيا، وملخص اختبار استقرار البواقي باستخدام برنامج EIEWS (للفترة ١٩٦٥-٢٠١٤ في مصر والفترة (١٩٨٢-٢٠١٣) في دول شرق آسيا

NO	Model	Sig	R ²	Residual stability test Augmented Dickey-Fuller			Serial Correlation :Durbin-Watson		Breusch-Godfrey LM Test		Jarque-Bera Normality Test	
				pre b (t-test) @tr end	pre b (t-test) c	pre b (t-test) x(-1)	Durbin-Watson	القرار	LM Test: Prob. Chi-Square (1)	القرار	Jarque-Bera : Prob	القرار
				1	INV_EG = 3.948159 + S_EG(0.009200	0.4888	0.1849	0.0606	0.0050	0.5424	قبول
5	INV_EG = 13.58488 + 0.506647S_EG + 0.84381 1AR (1)	0.000200	0.8115	0.0000	0.0000	0.0000	1.721132	قبول	0.2534	قبول	0.008716	رفض
2	INV_EAP = 3.976049 + 0.754736 S_EAP	0.101400	0.9386	0.0967	0.0275	0.0017	0.61753	قبول	0.4536	قبول	0.708165	قبول

المصدر: مخرجات EIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨ (Available at :<http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (١٨)

ملخص تقدير نموذج العلاقة في المدى القصير (نموذج تصحيح الخطأ) EIEWS

رقم النموذج	Model	Sig	R ²	Durbin-Watson	القرار	Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test		ARCH Heteroskedasticity Test		Jarque-Bera Normality Test		
						LM Test: Prob. Chi-Square (1)	القرار	ARCH Test: Prob. Chi-Square(1)	ARC H Test: Prob. Chi-Square(2)	Jarque-Bera : Prob	القرار	
3	D_INV_EG = 0.6225121 D_EG - 0.274148 E1(-1)	0.00170269	20.02014	1.674193	قبول	0.1645	قبول	0.0041	0.0128	رفض	0.4792	قبول
4	D_INV_EAP = 0.573856 D_S_EAP - 0.006163 E2 (-1)	0.002509796	0.024060	1.518121	قبول	0.1372	قبول	0.7955	0.9385	قبول	0.218265	قبول

المصدر: مخرجات EIEWS10 بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨ (Available at:<http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020)

جدول رقم (١٩)

ملخص نتائج اختبار السببية لجرانجر **Granger Causality Tests** بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في مصر

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/16/16 Time: 20:47			
Sample: 1965 2018			
Lags: 3			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
INVESTMENT_RATIO_GDP does not Granger Cause SAVING_RATIO_GDP	51	2.46190	0.0765
SAVING_RATIO_GDP does not Granger Cause INVESTMENT_RATIO_GDP		2.81558	0.0513

المصدر: مخرجات **EViews10** بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))

جدول رقم (٢٠)

ملخص نتائج اختبار السببية لجرانجر **Granger Causality Tests** بين الادخار المحلي الإجمالي والاستثمار المحلي الإجمالي في دول شرق اسيا

Pairwise Granger Causality Tests			
Date: 01/16/16 Time: 18:47			
Sample: 1982 2018			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
S_EAC_RATIO_EAC does not Granger Cause INV_RATIO_EAC	34	2.97595	0.0693
INV_RATIO_EAC does not Granger Cause S_EAC_RATIO_EAC		0.14323	0.8673

المصدر: مخرجات **EViews10** بالاعتماد على بيانات البنك الدولي خلال الفترة ١٩٦٥-٢٠١٨
(Available at: <http://data.albankaldawli.org/indicator> (Accessed on 1/10/2020))